التعليم عن بعد

محتوى

علم الاجتماع السياسي

لـ د. فهد بن عبدالرحمن الخريف

IbtiHAlinO

للحصول على الملزمة من الإنترنت : ibtihalino.blogspot.com

المحاضرة التعريفية

محتويات المقرر:

١. التعريف بعلم الاجتماع السياسي.
٢. تاريخ علم الاجتماع السياسي.
٣. علاقة علم الاجتماع السياسي ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى .
٤. التعرف على المفاهيم مثل الدولة و المجتمع.
٥. التعرف على أهم النظريات المفسرة لنشأة و تطور الدولة.
٦. النظام السياسي في الإسلام.
٧. التطور السياسي للدولة السعودية.
٨. التركيز على الأساس الاجتماعي لكل المفاهيم و العمليات السياسية.
٩. الدعائم التي تستند عليها الدولة.

اهداف المقرر:

١. أن يكتسب الطالب المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع السياسي .
٢. أن يتعرف الطالب التطور التاريخ لعلم الاجتماع السياسي.
٣. أن يتعرف الطالب علاقة علم الاجتماع السياسي بكل من علم الاجتماع ، علم النفس ، التاريخ ، علم الاقتصاد علم السياسة .
٤. أن يتعرف الطالب النظريات المفسرة لنشأة الدولة .
٥. أن توضح للطالب طبيعة النظام السياسي في الإسلام .
٦. أن يتعرف الطالب على تطور الدولة السعودية في العصر الحديث .
٧. الأصول الاجتماعية للدولة.

المرجع الرئيس:

١. توم بوتومور ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة وميض نظمي.
٢. محمد عابد الجابري ، العصبية و الدولة.

المراجع المساعدة:

-محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية.

مواقع الكترونية:

http://saaid.net/Anshatah/dole/t.htm

المراجع و المصادر المساعدة :

١- المحاضرات المعدّة من أستاذ المقرر على برنامج العرض (PowerPoin) أو على برنامج (Word).

٢- الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

ماهية علم الاجتماع السياسي

المقدمة :

برز علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل له مجالاته المحددة و أهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها و منهجيته التي يتبعها ، وذلك في أواخر النصف الأول من القرن العشرين (١٩٤٥ م) ، إلاّ أن مفاهيمه الرئيسية التي تشكل الآن مجالات البحث و الدراسة في إطار هذا العلم ، قد تم التعرض إليها بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من المحاولات العلمية الجادة التي برزت خلال الحضارات الإنسانية المختلفة ، منذ الحضارات الشرقية القديمة ، مرورا بالحضارة اليونانية القديمة ، وما جاء بعد ذلك ، وهذا يدل على أن القضايا و المواضيع التي يتصدى لها علم الاجتماع السياسي تعد أساسية في إطار نشأة النظم السياسية و الاجتماعية من خلال التفاعل الديناميكي بين الجماعات أو المجتمعات الإنسانية ، وما ينتج عنه من نظم و أنساق و بناءات هي العصب الرئيس لقيام المجتمعات و تقدمها و تطورها.

لقد رسخ علم الاجتماع السياسي و أصبحت له أهميته الكبرى بين العلوم بصفة عامة و العلوم الإنسانية بصفة خاصة ، نظرا لاهتمامه بقضايا هامة تخص العلاقات الإنسانية التي كانت تدخل أحيانا في إطار اهتمامات العلوم السياسية ، و أحيانا أخرى في إطار العلوم الاجتماعية ، ما أدى إلى تداخل المفاهيم و تفسيراتها و بالتالي تداخل تحديد تأثيراتها و انعكاساتها على الحياة الاجتماعية ، حيث أن الهدف من دراسة و تحليل الظاهرات السياسية هو تنمية و تطوير تلك الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال تحديد المفاهيم بشكل علمي و دراستها انطلاقا من بناء نظري خاص و منهجية خاصة ، ما يمكّن من الوصول إلى نتائج و قوانين علمية تساهم بشكل مباشر في التنمية السياسية و الاجتماعية و إذا كانت الدراسات و الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية وفي مجال العلوم السياسية تتداخل أحيانا و تتلامس في مواضع أخرى .

بل وتتباين في بعض الأحيان ، عندما يتعلق الأمر بمفاهيم و قضايا لها صفة (الاجتماعي) و صفة (السياسي) .
و حيث أن الظاهرة السياسية لا يمكن أن تحدث إلا في إطار الجماعة الاجتماعية ، ولا يمكن أن تفهم إلا من خلال إدراك تأثيراتها على تلك الجماعة أو المجتمع ، فإن علم الاجتماع السياسي برز ليحل هذا التشابك ، و ليوضح ما كان يكتنف تلك الدراسات من غموض.

- وفي هذا الصدد فقد أوضح العالمين " لبست و بندكس " الفروقات بين مجالات الاهتمام لعلم السياسة و علم الاجتماع السياسي ، في أن علم السياسة يبدأ بدراسة الدولة و كيف تؤثر على المجتمع ، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بدراسة المجتمع و كيف يؤثر على الدولة .

تعريف علم الاجتماع السياسي :

يعد تعريف العلم ذو قيمة هامة ، ذلك لأنه محاولة لتحديد ماهيته و أهدافه و مجالاته ، ما يساعد على تطوره على يد الباحثين و الدارسين المتخصصين ، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين ، حيث تواجه هؤلاء مشكلة التعريف ، خاصة في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية ، نظرا لأن الظواهر الناجمة عن هذه العلوم ذات طبيعة خاصة متغيرة غير مستقرة إلى حد كبير ، و حيث إن القضايا التي تتناولها تلك العلوم تختلف في طبيعتها ، إضافة إلى اختلاف الأولويات التي يهتم بها العلماء و اختلاف ظروفهم الموضوعية و الذاتية ، فإن ذلك جميعه يؤثر على التعريف الذي يطلقه أي منهم على العلم الذي يدرسه ، فينتج عن ذلك تعريفات مختلفة حسب الزاوية التي يسلط منها كل منهم الضوء على العلم

من هنا نجد الاختلاف الواضح بين تعريفات علم الاجتماع السياسي ، إلا أن كل منها يصب في مصلحة تحديد أطراف هذا العلم الحديث نسبيا .

علم الاجتماع : (هو الدراسة العلمية للمجتمع) وهو (علم دراسة النظام الاجتماعي و البناء الاجتماعي)
وهو (دراسة الظواهر الاجتماعية التي تطرأ علي المجتمع الإنساني)

السياسة :

من ساس ، يَسوس ، سُسْ ، سِياسةً ، فهو سائِس ، و المفعول مَسوس / وساس النَّاسَ : حَكَمهم ، تولّى قيادتَهم و إدارةَ شئونهم بالعدل / ساس الأمورَ : دبَّرها ، أدارَها ، قام بإصلاحها. / و " سَاسَ أُمورَ النَّاسِ بِالحَقِّ " : تَدَبَّرَهَا ، تَوَلَّى تَدْبِيرَهَا و تصْرِيفَهَا. " / وهذا مِنْ وَاجِبِ القَادَةِ أنْ يَسُوسُوا الشَّعْبَ بِالعَدْل ".

- قال شارح القاموس : ومن المجاز: سُسْتُ الرعية سياسة : أمرتهم و نهيتهم . و ساس الأمر سياسة : قام به.
و السياسة : القيام على الشيء بما يصلحه.

- و يعرِّفها معجم (روبير) - بأنها: (فن إدارة المجتمعات الإنسانية).

- و يذهب المعجم القانوني إلى تعريف السياسة أنها: (أصول أو فن إدارة الشؤون العامة)

١- علم الاجتماع السياسي هو : ذلك العلم الذي يدرس الظواهر و النظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي و الثقافة السائدة في المجتمع ، و بقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع و يضع أسسه و تنظيمه ، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم التي تتناسب مع قيمه و أفكاره.

٢- و يعرفه البعض ، بأنه : ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة ، وذلك من وجهة نظر مجتمعية دراسة إمبيريقية علمية.

٣- العالِمين(لبست و بندكس) يريان أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع و يدرس كيف يؤثر على الدولة. على عكس علم السياسة يبدأ بالدولة و يدرس كيف تؤثر على المجتمع.

٤- أما العالم (موريس) قد حاول أن يقيّم التراث العلمي و التاريخي لعلم الاجتماع السياسي ، في محاولة لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة ، تجمع بين كل من الاهتمامات النظرية و الدراسات الامبيريقية ، لذا فقد طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

أ- التعريف الشامل : يرى فيه أن علم الاجتماع السياسي (يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع) ، و يهدف بذلك إلى توضيح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليديا بمعالجة جميع أنماط الحراك الاجتماعي أو التدرج الاجتماعي و نتائجهما على كافة السياسات المنظمة ، أي أن مهمة علم الاجتماع السياسي بناءا على ذلك ، هي دراسة كل من التنظيم الاجتماعي و التغير الاجتماعي .

ب - التعريف الضيق : وقد حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه (العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات و القيادات السياسية).

٥- علماء السياسة يعرفون علم الاجتماع السياسي بأنه : ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي و الأنساق التحية الأخرى للمجتمع ، لذا فإن اهتمامات عالم السياسية نجدها تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية ، و أثر التغير الاجتماعي على النظم السياسة .

٦- أما عالِم الاجتماع (لويس كوزر) فيعرف علم الاجتماع السياسي بأنه (ذلك الفرع من علم الاجتماع يهتم بالأسباب و النتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل أو بين المجتمعات ، كما يؤدى إلى معالجة الصراع السياسي والاجتماعي الذي بدوره . يؤدى إلى تغيير في عملية تخصيص القوة .

٧- يرى " بو تومور " أن علم الاجتماع السياسي ، هو : العلم الذي يهتم بدراسة القوة في إطارها الاجتماعي. ولا يعنى ذلك أن موضوع القوة هو الموضوع الوحيد الذي يحدد ماهية دراسات علم الاجتماع السياسي ، بقدر ما يعني أنه الموضوع الرئيس في تحديد العلاقات بين أفراد وجماعات و هيئات و مؤسسات المجتمع ، فمن يملك القوة يستطيع أن يرسم سياسات الآخرين .

و يدل على ذلك ارتباط مفهوم القوة بمفاهيم أخرى يهتم بها علم الاجتماع السياسي مثل : السلطة و النفوذ و السيطرة... إذن فعلم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي ، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع ، فتكون بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية و تدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة و علم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص و ذلك لغرض دراستها و فهمها و تحليلها .

ماهية علم الاجتماع السياسي
نشأة و تطور علم الاجتماع السياسي (٢)

نشأة و تطور علم الاجتماع السياسي :

فقد أعتبر (غاستون بوتول) أن أفلاطون و أرسطو من هما رواد هذا العلم ، ملاحظا اختلاف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري ، كذلك من حيث مفهوم علم الاجتماع السياسي ، حيث رأى أنهما يمثلان نزعتين رئيستين للعمل السياسي و المذاهب السياسية.

إن الدارس لتطور علم الاجتماع السياسي يجد بأن قيام الثورة الفرنسية كانت عاملا مهما في إطار تحلل العلاقات المجتمعية التي كانت سائدة ، و ظهور نمط جديد من التفكير السياسي ، إضافة إلى حركة الإصلاح الديني و الثورة الصناعية اللتين كانتا من العو امل الحاسمة في تكوين المجتمع الأوربي الحديث الذي أدى إلى تركيز اهتمام العلماء نحو تحليل و تفسير العلاقات السائدة بين المجتمع و الدولة ، أي (الموضوع الأساسي الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي)، ترتب عن ذلك و على مدى قرن و نصف دخول مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية في مجتمعات الدولة الحديثة مثل : الانتخاب و الأحزاب السياسية و البيروقراطية و المجتمع المدني و الرأي العام إلى غير ذلك من المسائل الأساسية التي . هي من محاور اهتمام علم الاجتماع السياسي اليوم .

الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي:

أولاً: أفلاطون : (٣٤٧ - ٤٢٧ ق.م) :

يعد أفلاطون من أوائل المساهمين في إثراء التراث الفكري ، الذي تراكم على مر العصور ، و أدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، فبالرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا ، ركز جهوده في دراسة الدولة المثالية (المدينة الفاضلة) ، وهذا ما لا يتفق مع اهتمامات علم الاجتماع السياسي ، الذي يدرس كما أسلفنا الظاهرة السياسية في إطارها المجتمعي بشكل علمي موضوعي .

إلا أن أفلاطون كان ينظر إلى الظاهرة السياسية من زاوية مجتمعية ، فقد اعتنى عند دراسة (مدينته الفاضلة) بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة و الحكم ، كما أهتم بالبنى و المؤسسات الاجتماعية و فعالية تأثيرها في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة ، لذلك فقد أهتم بموضوع التنشئة السياسية و فعالية الدور الذي تقوم به الأسرة و نظام التعليم ، كعوامل مهمة لهذه التنشئة ، باعتبارها من أهم الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي .

لقد كان لأفلاطون العديد من الافكار المتصلة بالفلسفة السياسية ، ففي كتابه (الجمهورية) ضمّن أفلاطون أفكاره و دعمها بخبراته السياسية و محاولاته التي بذلها لتنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفلسفة صناعة الحكم ، حيث أن الفيلسوف قادر على أن يناط به الحكم ، حيث يكون قد مر حسب رأي أفلاطون بتعليم و تدريب متواصل ، يبدأ بعد أن يتم اختيار من تتوافر فيه صفات الذكاء و الصحة و النمو السليم و تعليمهم القراءة و الكتابة و الحساب و الموسيقى و التربية الرياضية ، و يمر الناجحون إلى الدراسة العسكرية ثم العلوم الرياضية البحتة وصولا إلى دراسة الفلسفة في مرحلة النضج . هذه الخطة التعليمية المتواصلة ، التي في كل مرحلة من مراحلها يتم إبعاد وعزل الراسبين ، ينتج عنها في النهاية أفراد ذوو كفاءات عالية ، قادرين على تحديد الخير و الشر ، و تمييز العدالة و دراسة نظم الحكم و معرفة أصلحها لحكم الدولة ، وأن يدرسوا وظيفة كل طبقة وما يصلح به شأنها وما يفسدها ، و الحدود التي يجب . أن تلتزم بها الحكومات في مراقبة كل طبقة ، وما يجب أن تقوم به للمحافظة على كيان المجتمع ، و ذلك لأن العلماء هم المؤهلون لتبوء مراكز القيادة و الحكم ، ليجلبوا الخير والسعادة للمجتمع ، عندما يكونوا في مركز الحكم و المسؤولية.

ثانياً: أرسطو : (٣٢٢- ٣٨٥ ق.م):

تأثر إلى حد كبير بآراء و أفكار أستاذه (أفلاطون) وقد كانت نظرته تؤكد على ضرورة نشوء الجماعات ، حيث يتكون الناس من ذكر و أنثى محتاجون إلى الاجتماع ، طبقا لغريزة التناسل من أجل التكاثر وبقاء النوع ، فهو يرى في كتابه (السياسة) بأن الاجتماع أمر طبيعي و الإنسان كائن اجتماعي ، أي أن الناس يرغبون رغبة قوية في عيشة الجماعة ، ولو كان كل منهم مدفوعا بمصلحته الخاصة و تحصيل حضه من السعادة . كما يرى أرسطو بأن الانسان يرتبط بالمجتمع السياسي حتى عندما لا يجد فيه شيئا أكثر من المعيشة ، وهذا يؤكد الرؤية السياسية لأرسطو التي محورها الاجتماع الإنساني. .

لقد وضع أرسطو دعائم مجتمعه الفاضل على غرار ما تصوره أستاذه (أفلاطون) في كتابه الجمهورية و ذهب إلى أن المجتمع هو أرقى صور الحياة السياسية ، أما المركبات السياسية المترامية الأطراف كالإمبراطورية مثلا، فهي مركبات غير متجانسة يستحيل عليها ، حسب رأيه ، تحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني ، وهى توفير سعادة المواطنين

ثالثاً: عبدالرحمن ابن خلدون :(1406-1332م):

لم تكن كتابات ابن خلدون التاريخية مجرد سرد للحوادث و الأزمات فقط ، إنما كانت ذات أبعاد ومضامين اجتماعية اقتصادية و سياسية ، حيث أطلق على هذا العلم الذي رأى ضرورة إقامته (علم العمران البشري) إذن فإن الاجتماع البشرى الذي يحدث نتيجة لاحتياج الناس بعضهم لبعض ، وذلك لغرض إشباع حاجاتهم الأساسية التي لا . يستطيع الإنسان بمفرده أن يقوم بها.

ثم ينتقل ابن خلدون إلى المسألة السياسية فيقول : (فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض ... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة و السلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك).

لقد كان لقرب ابن خلدون من السلطة أو طرفا فيها أحيانا و معارضا لها أحيانا أخرى. جعله يتأملها ويعتقد بأن هنالك قوانين مفسدة للعلاقات الاجتماعية المختلفة و لمسار العمران البشرى ، لذا فقد تناول ابن خلدون موضوعين أساسيين يتعلقان بالاجتماع السياسي وهما:

-**العصبية** : وهى تعصب بعض الناس لبعضهم البعض و الدفاع بشدة عمن يتعصبون لهم. وهي بمثابة مفهوم الهوية حاليا ، حيث بواسطتها يتكاتف الناس لعمل أي شيء في سبيل إقامة الدولة ، ويرى ابن خلدون أن العصبية بها تكون الحماية و المدافعة و المطالبة مع ضرورة وجود وازع و حاكم يزع بعضهم عن بعض .

-**صعود و أفول الدولة** : وفى هذا يؤكد ابن خلدون بأن للدول أعمار كما أعمار الافراد ، و حدد عمر الدولة بمائة و عشرون عاما ، تكون الدولة في بدايتها (الجيل الأول) في أوج قوتها نظرا لقوة العصبية عندها ، وفى (الجيل الثاني) يتحول خلق البداوة و خشونتها و توحشها الى الترف و الخصب و تتفكك الجماعة و ظهور النزعة الفردية ، وفى الأربعين سنة الأخيرة (الجيل الثالث) من عمر الدولة ، ينفصل الأفراد انفصالا كاملا عن تاريخ عصبيتهم فتسقط العصبية بالجملة و ينسون الحماية و المدافعة فتوهن الدولة و تنقرض ، و تقوم على أنقاضها دولة أخرى بعصبية قوية

رابعاً : نيقولا ميكافيلي : (1527 -1469م):

عندما كان مكيافللي يعد كتابه (الامير) و يقدمه هدية إلى الأمير " المديشي " ، لم يكن على الأرجح يعرف بأنه يؤسس لعلم جديد مع غيره من العلماء الذين سبقوه و الذين سيأتون من بعده ، لقد كانت أفكار مكيافللي السياسية التي ضمنها كتابه الأمير بالفعل نقله جديدة في دراسة و تحليل و تفسير الموضوعات السياسية ، خاصة فيما يخص السلطة و المحافظة عليها من قبل الذين يملكون زمامها.

ويعد مكيافللي من العلماء الذين ساهموا بشكل كبير في إقامة علم الاجتماع السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بل و يعده " غاستون بوتول " ، مؤسس علم الاجتماع السياسي. فمساهماته في تكوين علم الاجتماع السياسي عديدة، أهمها تلك النظرة الواقعية الموضوعية إلى الظاهرة السياسية و فصل السياسة عن القيم و الأخلاق ، كما أنه وضع أسس نظرية الصفوة السياسية التي تم تطويرها فيما بعد لتصبح موضوعا رئيسا من موضوعات علم الاجتماع السياسي كما أنه أول من رفع شعار (الغاية تبرر الوسيلة) الذي أخذ به الحكام الذين غايتهم هي البقاء في السلطة و تطويع المحكومين لسلطانهم ، حيث يستعملون كل الطرق و الوسائل التي تضمن لهم. البقاء ، فتغيب بذلك الوسائل الأخلاقية و القيم الاجتماعية في الحكم.

خامساً : كارل ماركس: (1883-1818م)

استطاع ماركس عبر حياته الأكاديمية و الفكرية تأليف العديد من الكتب التي ضمنها نتاجه الفكري و توجهاته النظرية في تحليل العلاقات الاجتماعية ، تلك التوجهات التي أثرت في الحركات الثورية و التنظيمية في العالم و رسمت المعالم الرئيسية للنظم السياسية و الاجتماعية للعديد من الدول ، خاصة في أوروبا و آسيا و أفريقيا و أمريكا الجنوبية.

وقد عبرت مؤلفات ماركس عن أفكاره الفلسفية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، ووضحت طبيعة نظرياته و طروحاته و قيمه الثورية التي كان يحملها ، و التي أراد من خلالها تبديل النظم الاجتماعية و السياسية القائمة في العالم و تعويضها بنظم راديكالية تنحاز إلى الطبقة العاملة ، كما تدعو إلى إلغاء الطبقية ، لقد كانت أفكار ماركس ملهمة . للعلماء الذين جاءوا بعده ، الذين أسسوا لعلم الاجتماع السياسي .

سادساً: ماكس فيبر: (1920-1864م):

يطلق على ماكس فيبر أحيانا ماركس البرجوازي بمقتضى أنه من خلال آراءه و كتاباته أعاد النظر بالطروحات التي جاء بها ماركس ، و أعاد صياغتها حسب أفكاره ، بعد أن تبنى أصول الرأسمالية الحديثة و نشأتها ، كما ذهب إلى أن علم الاجتماع يجب أن يبحث في تفسير سببي لسلوك الإنسان ، و أن يسبر غور الظاهرة ولا يكتفي بمعرفة مظاهرها الخارجية.

لقد كان والده يعمل في ميدان السياسة ، وهو ومن موقعه كأستاذ جامعي ، كان مولعا بالعمل السياسي ، لذا فأعماله الفكرية اتجهت إلى تحليل بعض النظم الاجتماعية السياسية الموجودة ، كالأحزاب السياسية و السلطة و البيروقراطية و السلطة وغيرها.

ومن الواضح انعكاس المرحلة التي عاش خلالها ، وهى مرحلة تطورية اجتماعية . جديدة ، ظهرت فيها الإمبريالية العالمية و البيروقراطية الرسمية..

ماهية علم الاجتماع السياسي

مجالات علم الاجتماع السياسي :

كما هي الصعوبة التي يواجهها الدارس في تحديد تعريف متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي أو في تحديد نشأته ورواده ، فإن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات ـ مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية ـ فرضها تطور الحياة الاجتماعية ، و تغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعا لذلك التطور ، إلا أن ذلك لا يعفى المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي ، ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت بها علميته و يصبح علما مستقلا ، و أهمها:

أولا : أن يكون هناك مجال واضح للعلم.
ثانيا : إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه و مسائله الأساسية.
ثالثا : أن يتم تحديد أهداف العلم.

وقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي ، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ، حيث يتجه ، المفهوم الأول : إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة ، الثاني يشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة.

فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة ، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الديني و الذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع ، و بدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد ، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين ، وظهور إشكالية الحاكم و المحكوم و حدود صلاحيات كل منهما ، وكان (بودين) أول من صاغ فكرة سيادة الدولة و سيطرتها على كافة النظم الأخرى ، وذلك داخل نطاق الأمة حتى يبرر أولوية الدولة و بخاصة في عصر الانقسام الديني ، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي (هوبز و لوك و روسو) محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلا عن الحل الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع و الدولة.

إن ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية ، إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، و ذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة و المقابلة و التجريب في مجال دراسة المجتمعات.

فالدولة إنما تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص ، و رغم أن هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين ، إلا أن البعض لازال يتمسك به.

و يسيطر المفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي هو علم القوة ، على اهتمام غالبية الدارسين و الكتاب السياسيين و الاجتماعيين ، فهو كما يقول (موريس دوفرجيه) يعد في نظر هؤلاء (علم الحكم و السلطة) في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط ، وبذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم و المحكوم ، بين الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة ، و بين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به ، و هذا يستدعى (شرعنة القوة) أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة ، ما يؤدى إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية و المعنوية ، وقد أكد (ماركس) بأن الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة و الحرية ، حيث أن صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ ، منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية ، ولن يتحقق حسب رأيه التوافق و التكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه. الطبقات كما تختفي الدولة و نظامها السياسي في المجتمع الشيوعي.

المؤيدون للمفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي (علم دراسة القوة) ، يميلون إلى أن القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي ، و درجة الخضوع و الإذعان التي تحصل عليها الدولة ، وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة عن طريق ميكانيزمات خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض ، وعلى هذا فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقا للنظرية العلمية يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة.

آراء رئيسة لتحديد مجال علم الاجتماع السياسي :

س: لماذا نحدد مجال علم الاجتماع السياسي؟

الإجابة تتلخص في أمرين مهمين وهما :-

١- تداخل هذا العلم حينا و تقاطعه و التقائه أحيانا مع واحد أو أكثر من العلوم الأخرى ، كما يحدث مع علم السياسة على سبيل المثال.

٢- ضرورة تحديد الموضوعات و القضايا التي تدرس في داخل نطاق هذا العلم.

إذن فإنه ليس من السهل تحديد مجال علم الاجتماع السياسي ، و بالتالي فإنه لا يوجد اتفاق كامل بين الدارسين و المتخصصين و المهتمين بهذا العلم على مجال أو مجالات محددة ، إلا أن المسائل الرئيسة التي يدرسها هذا العلم واضحة و متفق عليها إلى حد كبير .

و لتحديد مجال علم الاجتماع السياسي فإنه يمكن إتباع إحدى الطرق الرئيسة التالية:

١- تحديد الموضوعات الرئيسة التي تدرس أو يجب أن تدرس في نطاق هذا العلم.
٢- تحديد مجال العلم بتحديد إطار عام للدراسة دون الدخول إلى الموضوعات التفصيلية التي يحتويها ذلك الإطار .
٣- التحديد عن طريق الجمع بين الطريقتين السابقتين ، وهما تحديد الموضوعات و تحديد الإطار النظري ، حيث يميل بعض العلماء إلى تحديد مجال العلم عن طريق تحديد الإطار العام و كذلك الموضوعات داخل هذا الإطار ، كما إنهم أحيانا قد يحددون بعض المواضيع التي تدرس في نطاق العلم ثم يردونها إلى إطار عام يحدد مجال العلم.

أهم العوامل التي أسهمت في تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع السياسي:

إن طبيعة مجالات و ميادين علم الاجتماع السياسي ، تنشأ عن تعدد أهدافه التي تطورت و نمت ، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، كما جاءت عملية هذا التنوع نتيجة مجموعة من العوامل التي أسهمت في تطوير و تحديث هذه المجالات ، ومنها:

١. تزايد عدد المتخصصين من العلماء و الباحثين المهتمين بموضوعات و قضايا علم الاجتماع السياسي.

٢. الاهتمام المتزايد بالقضايا و المسائل و الظواهر السياسية من قبل رجال السياسة و أصحاب صنع القرار في الدول المتقدمة و النامية.

٣. تعدد مراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد العليا المتخصصة التي أعطت اهتماما ملحوظا لدراسة النظام السياسي و تقييم العديد من الظواهر و المشكلات السياسية التي تزداد بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة.

٤. تطور المناهج و الأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات و البحوث السياسية ، سواء النظرية منها أو التطبيقية ، إضافة إلى إدخال الحاسب الآلي في جمع و تحليل البيانات و تصنيفها الذي طور في سرعة و كفاءة إجراء البحوث الأمبيريقية (الميدانية).

٥. زيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي ، و خاصة عند دراسة الظواهر و النظم السياسية في عالمنا المعاصر.

أهم مجالات علم الاجتماع السياسي كما يراها بعض العلماء :

فيما يلي بعض أهم الآراء التي جاء بها العلماء المتخصصين ، التي توضح وجهة نظر كل منهم نحو تحديد مجال الدراسة في علم الاجتماع السياسي ، كما توضح هذه الآراء أن مجالات علم الاجتماع السياسي تختلف و تتطور من عصر إلى آخر حسب اختلاف و تطور الظاهرات الاجتماعية و السياسية للمجتمعات المختلفة ، ومن هذه الآراء بإيجاز:

أولاً: سيمور لبست و رينهارد بندكس :

١. دراسة السلوك الانتخابي الذي ظهر في الدولة و المجتمعات المحلية.
٢. دراسة تركز القوة الاقتصادية و عمليات صنع القرار السياسي.
٣. دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية و جماعات المصلحة.
٤. دراسة الأحزاب السياسية و المنظمات التطوعية و دراسة مشكلات الأوليجاركية و الارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسي.
٥. دراسة الحكومة و مشكلات البيروقراطية.
٦. الدراسات المقارنة للنظم السياسية.

ثانيا " : غاستون بوتول:

١. تحليل نشأة النظم و تحليل الظاهرات السياسية في علاقتها مع الظاهرات الاجتماعية الأخرى.
٢. تماثل الأجهزة السياسية في مختلف أنواع الحضارات.
٣. نشأة الرأي العام.
٤. العلاقة بين البنُى المادية و البنُى الفكرية و الطبقات و الأنظمة.
٥. كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها و اختياراتها على الصعيد السياسي.
٦. أشكال العمل السياسي.

ثالثا : اهتمامات حديثة لعلم الاجتماع السياسي:

بدأت في العقود الأخيرة تظهر اهتمامات واسعة لعلم الاجتماع السياسي بالعديد من القضايا و المشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام ، لذا فإنه يلاحظ الاهتمام المتزايد بالمسائل الآتية:

1- التنشئة السياسية.
2 - الوعي السياسي.
3 - التنمية السياسية.
4 - الصفوة أو النخبة.
5 - الحريات السياسية و الأقليات و جماعات الضغط و مختلف الجماعات السياسية.
6 - السياسة الدولية في النظام العالمي الجديد و أثرها على السياسات الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية و المحلية و القومية.
7- الرأي العام.

أهداف علم الاجتماع السياسي :

من الشروط المهمة لأي علم أن تكون له أهداف محددة و واضحة يسعى لتحقيقها ، و علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ، له أهداف يعمل على الوصول إليها ، منها :

أولا : الوصول إلى مجموعة من القوانين و التصورات العامة و الأفكار المجردة التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة و التي عن طريقها يتم تحليل و تفسير الظواهر و القضايا السياسية بصورة علمية محددة و كذلك اختبار صحة النظريات بشكل مستمر و دائم .

ثانيا : يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر و المشكلات الاجتماعية و ذلك لدراسة الظواهر و النظم و الأنساق السياسية و تحليلها تحليلا سوسيولوجيا كما يسعى جاهدا لاستخدام طرق و أدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة.

ثالثا: يركز علم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع على دراسة الظواهر و العمليات و الأنساق السياسية ، وذلك من حيث بناءاتها و وظائفها في إطار المجتمع و نوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق و الى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها و وظائفها أو غاياتها المتعددة ، و معرفته الأسباب التي تؤدى إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنساق ، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية و استراتيجيتها و أهدافها بصورة عامة.

رابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي و بقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، حيث يرتبط النسق السياسي بالضرورة بالأنساق الاقتصادية و الدينية و التربوية و الأخلاقية و القانونية و العائلية وغيرها من الأنساق الاجتماعية و مكوناتها المختلفة و التي يحدد في ضوئها طبيعة تشكيل أهداف و وظائف و فاعلية النسق السياسي بصورة عامة.

خامسا : يهدف علم الاجتماع السياسي إلى دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث و يحدث على المكونات البنائية و الوظيفية للمؤسسات و النظم السياسية المختلفة وذلك عبر العصور التاريخية ، مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية و تغير هيكلية و وظائف الأحزاب السياسية و عمليات التمثيل و السلوك السياسي للمواطنين وغيرها من المؤسسات و النظم السياسية.

سادسا : يهتم علم الاجتماع السياسي بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ أن تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة ، ومن أهم هذه الإيديولوجيات (الشيوعية البدائية و الماركسية و الرأسمالية و الليبرالية و الفاشية و العنصرية) وهدف علم الاجتماع السياسي هو دراستها وتحليلها ومعرفة خطوطها و أطرها العامة ، ومدى تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام.

سابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة قضايا و مشكلات التنمية السياسية ، باعتبارها جزءا هاما من التنمية الشاملة من ذلك فإنه يدرس الثقافة السياسية و التنشئة السياسية و مدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية وفي صنع و تنفيذ القرار السياسي.

ثامنا : يهدف علم الاجتماع السياسي للتعرف على مكونات و طبيعة النظم السياسية التي توجد في مرحلة تاريخية معينة أو في مراحل و عصور مختلفة و علاقة ذلك بالواقع الاجتماعي و الاقتصادي الذي يوجد في المجتمعات البشرية ، وذلك من خلال إجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية.

الخصائص العامة لعلم الاجتماع السياسي :

يمكن إجمال أهم خصائص علم الاجتماع السياسي في الآتي :
- يقود لفهم و تفسير الظواهر السياسية في إطار علاقاتها الاجتماعية.
- يستند إلى المنطق العلمي في دراسته لتلك الظواهر.
- يهدف للوصول إلى تنظيم أوجه النشاط السياسي.

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي

مقدمة :

إن المتتبعين لحركة علم الاجتماع ، يلاحظون تعدد و تباين و تزايد الكتابات حول نظرية هذا العلم ، لعل ذلك كله يرجع إلى الأهمية النظرية بالنسبة لنمو العلم و تقدمه ، و ان كانت الكتابات في أغلبها ، تحاول تحليل الارتباط بين النظرية و الاتجاهات و المذاهب الفكرية و الإيديولوجية و الأخلاقية ، وذلك من أجل الوصول بنظرية العلم إلى وضع يمكنه من تحقيق أهداف الوصف و الفهم و التفسير و التنبؤ و الضبط و التحكم بالظواهر التي يهتم بدراستها.

لذا فإن أغلب مؤرخي علم الاجتماع السياسي ، و المهتمين بدراسة تاريخه ، يكادون أن يتفقوا على أن هذا العلم قد نشأ كنسق معرفي متميز ، في أحضان النظريات السوسيولوجية الكبرى في أوروبا ، خاصة في عصر التنوير ، حيث يذهب إلى ذلك . (أرفينج زايتلن) في معالجته المستفيضة للنظرية الاجتماعية و علاقتها بالأيديولوجية ، خاصة عند تحليله للأسس الفلسفية لأفكار عصر التنوير ، و الاتجاهات المحافظة و الراديكالية ، منذ ظهور أفكار (سان سيمون و أو جست كونت و ماكس فيبر و باريتو و اميل دوركايم و كارل مانهايم... الخ)

لقد أسهمت مثل هذه الكتابات و المحاولات العلمية ، في توجيه الاهتمام نحو الأيديولوجية كمعيار لتصنيف التراث النظري في علم الاجتماع ، و عملت من ناحية أخرى على بلورة فكرة تقسيم ذلك التراث إلى اتجاهين نظريين أساسيين ، هما : (المادية التاريخية و البنائية الوظيفية).

غير أنه من الملاحظ على هذه الكتابات ، أنها قد انصرفت في أغلبها نحو الماضي ، متتبعة التراث النظري لعلم الاجتماع منذ البداية في محاولة لعرض و تفسير أفكار أقطاب هذا العلم.

إن دراسة النظريات السياسية ، تلقى اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين في علم الاجتماع السياسي ، لأنها تعد جزء من النظرية السوسيولوجية العامة التي يقوم عليها علم الاجتماع العام و فروعه المختلفة ، كما تحظى دراسة هذه النظريات باهتمام العلوم السياسية و كذلك العلوم الاجتماعية الأخرى ، و مرد ذلك إلى طبيعة تعقد الظاهرة السياسية و باعتبارها أحد أنواع الظواهر الاجتماعية (Political Phenomenon).

وفيما يلي نتناول الاتجاهات النظرية في مجال علم الاجتماع السياسي بإيجاز ، متتبعين في ذلك التطورات الفكرية و السياسية التي ظهرت مع بروز الحضارات البشرية الأولي ، و التي ما تزال منبعا مهما لا يمكن تجاهله عند دراس الواقع الفعلي للتراث البشرى الذي تعيشه مجتمعات العصر الحديث ، حيث نلاحظ ارتباط المفكرين و الفلاسفة بدراسة الظاهرة السياسية و تطور الفكر السياسي منذ العصور القديمة ، ثم . العصور الوسطى ، و خلال عصر النهضة و التنوير ، حيث تنتهي هذه الحقبة

الزمنية تقريبا مع نهاية القرن السابع عشر أو بداية القرن الثامن عشر ، لتبدأ حقبة ثانية لها روادها و مفكروها و ظروفها الاجتماعية و السياسية و العلمية و تستمر على مدى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، حيث تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة ، كما برزت مع نهاية القرن التاسع عشر و خلال القرن العشرين اتجاهات نظرية معاصرة ، لها آراء متعددة حول القضايا و المشكلات السياسية التي يهتم بمعالجتها علم الاجتماع السياسي.

أولا : الاتجاهات النظرية في العصور القديمة :

عند دراستة و تحليل الظواهر السياسية بصفة خاصة و للظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، فإنه لا يمكن تجاهل موضوعين أساسين :

١- الرجوع إلى الجهود العلمية و الفكرية الكبيرة الناتجة عن جهود العديد من المفكرين و الفلاسفة في العصور القديمة التي سبقت نشأة الدولة بمفهومها الحديث.

٢- بروز بعض الفلاسفة و المفكرين كرواد في هذا المجال ، لهم توجهاتهم الفكرية التي برزت من خلال الواقع المعاش في مجتمعاتهم ، ولا تزال صالحة للقياس عليها عند معالجة بعض القضايا الأساسية التي يتناولها العلم في عصرنا الراهن.

الفكر السياسي الإغريقي (اليوناني)القديم :

و برزت اهميته نظراً لاهمية الأفكار و التوجهات النظرية لبعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر ، ومن أهمهم :

(أفلاطون) :

الذي مزجت فلسفته السياسية بين الواقعية و المثالية ، وذلك في مؤلفاته و كتبه كـ (الجمهورية و السياسي و رجل الدولة و القوانين) التي رسم فيها الخطوط الرئيسة لنظريته و تحليلاته السياسية و الأخلاقية و القانونية و الفلسفية التي عكست طبيعة نظام دولته (المدينة الفاضلة)، كما أن تحليلات إفلاطون عن الطبقات الاجتماعية ، خلقت معادلة اجتماعية و اقتصادية و نفسية ، حيث ركز على البناء الاجتماعي الذي يقوم على أساس طبقي لغرض العمل . على إشباع حاجات مجتمع المدينة و تحقيق ذاتية كل طبقة .

إن جوهر أفكار إفلاطون ، هو محاولته تجاوز الواقع المرير الذي يعصف بالمجتمع اليوناني من مشكلات و صعوبات و البحث عن مجتمع يخلو من كل المظاهر و الظواهر الاجتماعية السلبية ، من هنا جاء كتابه (الجمهورية) ، الذي طرح من خلاله مجتمع المدينة الفاضلة ، تلك المدينة التي تقوم على الفضيلة و العدالة ، و الحكم للاصلح و تقوم على (أن الفضيلة هي المعرفة و التخصص و تقسيم العمل و الطبقات الاجتماعية و العدالة و التربية و التعليم و الرأي العام و نظم الحكم).وعلى هذا الأساس ظهرت في مدينته الفاضلة طبقات اجتماعية هي :

١- الحكام : و يمثلون رأس المجتمع أو عقله ، و يكون أفراد هذه الطبقة من الفلاسفة و الحكماء الذين ينبغي أن تتوفر لديهم الحكمة و الشجاعة و العدالة ، و بالتالي فإنهم مؤهلين لممارسة الحكم. و يرمز لهذه الطبقة بالذهب .

٢- الجند : و يمثلون قلب المجتمع و أفراد هذه الطبقة لهم حقوق و واجبات تتمثل في . الدفاع و حماية الدولة داخليا و خارجيا ، و يرمز لهذه الطبقة بالفضة

٣- العمال أو المنتجين : وهم يمثلون بطن المجتمع ، و يتولون مهمة العملية الإنتاجية من (زراعة و حرف و تجارة.. الخ) ، و تحتل هذه الطبقة المكانة الدنيا بين طبقات المجتمع ، وقد رمز لها بالحديد أو النحاس .

على ذلك فإن إفلاطون يعد بحق (أبو الفلسفة السياسية) حيث أثرى الفكر السياسي بمساهماته التي تركت بصماتها على جهود العلماء الفكرية و تحليلاتهم السياسية.

ومن أهم مساهمات أفلاطون في الفكر السياسي التالي :

- فكرة أرستقراطية المثقفين : بمعنى أن السلطة السياسية يجب أن لا تعطى للأغنى أو الأقوى أو للأكثر عراقة ، بل يجب أن تعطى للأكثر تعليما و معرفة.

- أفكاره في ديمقراطية التعليم و المساواة المطلقة في تكافؤ الفرص لكافة أبناء الشعب و طبقاته ، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الجنس.

- أفكاره و آراءه في تدهور الحكومات و ميلها للانهيار إلى الأسوأ ، نتيجة لتغلب نزعات أدنى عند الحكام .

- اعتقاده بأن المجتمع مكون من أنظمة (سياسية و أسرية و دينية و اقتصادية) متصلة ببعضها و أن أي تغيير يطرأ على أحدها ينعكس على بقية أنظمة المجتمع.

- العلاقة بين الفرد و الدولة : فالرئيس ينبغي أن يكون خبيرا بالفلسفة ، و يجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجموع ، كما أن الجماعة أهم من الفرد.

- كان يعتقد بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم العمل و التخصص فيه. فالفرد من أي الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي عمله المؤهل له ، وعلى كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام و مسؤوليات الطبقات الأخرى.

توما الاكويني :

الذي ربط بين السياسة و الأخلاق ، انطلاقا من الموجهات الدينية و الثقافية و الاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة و الوسطى بصورة خاصة . وقد تناول الفكر السياسي عند (توما الاكو يني: ١٢٢٥م) أفكار أرسطو و نظريته السياسية بالشرح و التحليل ، خلال القرن (١٣م) وذلك في كتابه (حكومة الأمراء) حيث حرص على :

- أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يربط عموما بين السلطة أو نظام الحكم و النظام القانوني.
- طبيعة العلاقة بين السلطتين الدينية و الحاكمة و الخلاف بينهما. و أن تسير أعمالها وفقا للقانون.
- انتقد كثيرا نظام الحكم الاستبدادي ، بل وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم .

الفكر السياسي الإسلامي :

أما إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين فقد كانت منبعا خصبا أدى إلى تطور و ازدهار العلوم السياسية و الاجتماعية بوجه عام ، يأتي في مقدمتهم ابن خلدون و ابن الأزرق و الفارابي و الكثيرين غيرهم.

ابن الازرق :

لقد ساهم أبي عبدا لله محمد بن الأزرق الذي توفى سنة ١٤٩١م مساهمة فعالة في التأسيس لعلم الاجتماع السياسي ، خاصة في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك) الذي يعده البعض محاولة جديدة لتنظيم أفكار ابن خلدون في مجال الميدان السياسي و الاجتماعي ، حيث ركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية ، مثل السلوك السياسي للحكام و المحكومين ، و نظام الدولة و أنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية و الحضرية ، كما ناقش أشكال الخلافة و العوائق التي تواجه الملك و الخلافة ، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة ، التي يعدها المتخصصون

من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي :

- فقد كانت المقدمة الأولى تبحث في تقرير ما يوطن في النظر في الملك عقلا .
- أما المقدمة الثانية فتتناول تمهيد في أصول الملك شرعا.
- أما كتبه الأربعة فقد كانت مخصصة لدراسة السياسة من جوانبها المختلفة:
- فتناول الكتاب الأول : حقيقة الملك و الخلافة و سائر أنواع الرئاسات.
- أما الكتاب الثاني : فيعالج أركان الملك و قواعد بنائه.
- فيما يتناول الكتاب الثالث : ما يطالب به السلطان تشييدا لأركان الملك و تأسيسا لقواعده.
- و الكتاب الرابع خصصه : لمعالجة عوائق الملك و عوارضه ، أي الصعوبات التي تصادف الحاكم في بناء النظام و إمكانية تعرضه للانهيار و حدوث تغيرات سياسية ، وبذلك كان هذا التقسيم منطقي إلى حد كبير ، حيث يبدأ بالأسس و القواعد العامة التي تقوم عليها معالجة الأنظمة السياسية.

ثانيا : الاتجاهات النظرية الحديثة و المعاصرة :

- **الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة :**

بعد أن كان المجتمع الأوروبي يرزح تحت و طأة العوائق و القيود التي كانت تحيط به في العصور الوسطى ، فقد شهد تغيرات اقتصادية كبيرة منذ نهاية القرن الخامس عشر كان لها أثرا كبيرا على الحياة السياسية و الاجتماعية ، حيث لم يعد نظام الحكم الذي ساد في الماضي صالحا لحركة التجارة و الصناعة التي اتسعت دوائرها ، نتيجة لتقدم وسائل المواصلات و فتح الأسواق الجديدة ، فكانت بداية التغيير بانهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل الثورات العديدة لتي مزقت البناء الديني القديم من داخله ، مما أدى الى انهيار البناءات الاجتماعية الواقعية ، فوجد المجتمع الأوروبي نفسه في حالة من اللامعيارية و اللانظام ، توجب معها على الافراد أن يبحثوا عن واقع جديد في إطار نظام اجتماعي مستحدث على أسس جديدة ، ليلبوا حاجاتهم الملحة.

إن تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوروبي بما صاحبها من انهيار و اعادة بناء ، قد خلقت نوعا من التفكير المستنير العلمي بعد سيادة التفكير اللاهوتي (الديني) في مراحل سابقة ، وقد أسس ذلك لبداية عصر جديد يحترم تفكير الأفراد و استخدام العقل في حل المشاكل الاجتماعية و السياسية و معالجة الانحطاط الأخلاقي المسيطر على المجتمع الأوروبي في حينه ، بحيث انعكس كل ذلك على التوجهات السياسية التي طورت على يد العديد من المفكرين الإنجليز و الفرنسيين و الإيطاليين ، الذين عمدوا إلى إحداث تغييرات اجتماعية و سياسية تهدف إلى تنظيم المجتمعات الأوروبية بما يتلاءم مع العصر الجديد .

- **نظريات العقد الاجتماعي :**

برزت نظريات العقد الاجتماعي ، و التي يطلق عليها أحيانا نظريات العقد السياسي في أعقاب عمليات الانهيار و التجديد في البنى المختلفة التي تعرض لها المجتمع الأوروبي إبان القرنين (١٥ و ١٦م) لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة على المجتمعات الإنسانية ، إلا أن صياغة المجتمع الجديد قد استغرقت الفترة ما بين عصر النهضة و عصر التنوير ، أي الفترة التي استمرت حتى نهاية القرن (١٨م) وطرحت خلالها تصورات عديدة متباينة و متناقضة أحيانا ، إلا أنها جميعا تتفق على عدم كفاءة النظام الديني القديم لتنظيم الحياة المجتمعية ، و البحث عن تأسيس نظام جديد يعطي للإنسان مساحة أرحب للمشاركة في صنع النظام الذي يدعم مشاركته في المجتمع و يساعد على النمو الملائم لإمكانياته ، لذا فإن الفكر السياسي خلال تلك الفترة خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز السلطة السياسية ، و تضمن وجود حدود شرعية متعاقد عليها بين الحكام و المحكومين ، تمثل ذلك . في الآراء التي جاء بها كل من (هو بز و لوك و روسو) فيما كوّن بعد ذلك

١- توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩م) حيث كانت منتشرة حالة من الفوضى الشاملة سادت المجتمع الأوروبي بشكل عام ، وعلى وجه الخصوص المجتمع الإنجليزي الذي عايشه " هوبز " و الذي خضع لمجموعة من الصراعات و الحروب الأهلية التي جعلت الحياة السياسية غير مستقرة ، و ظهرت علاقات من نوع جديد أدت إلى ظهور الحاجة للتأكيد على التعاقدات في مجالات الحياة ومنها المجال السياسي (التعاقد الاجتماعي كاساس للحكم) ، لذا نجد هو بز يعرف الظلم بأنه عدم إنجاز العهود.

و يمكن أن نلخص بعض أفكار " هوبز " السياسية في النقاط التالية :

- درس الطبيعة الإنسانية مستعينا بالمناهج التي طورتها العلوم الطبيعية ، وبذلك استبعد المناهج الميتافيزيقية و الدينية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى ، وقد فسر كل . من الدولة و المجتمع تفسيرا ماديا ، فقال : (إن الإنسان وجد نفسه مع الآخرين)

حيث يعيش الجميع في حالة من الفوضى و اللانظامية و غياب الرادع القانوني ، ما أدى إلى انعدام إمكانية العيش بسلام و طمأنينة) ، وقد أطلق على هذه الحالة الأولية اسم (الحالة الطبيعية) التي لا يخضع فيها الإنسان إلى قوانين الحركة الطبيعية ، بل يكون له عالمه الطبيعي الذاتي الذي يتكون من مجموعة من الغرائز و الرغبات و الدوافع النفسية التي يسعى لتحقيقها ، إذن فإن مصدر التغيير في الإنسان حسب رأيه ، هو تحقيق الأنانية الفردية .

- لا يمكن أن يكتب الاستمرار للحياة الاجتماعية الطبيعية التي كانت توجد في المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية ، وذلك لوجود دوافع أخرى للإنسان ، تدعوه إلى التحرك نحو الأمن و الاستقرار و السلام و التعاون ، حيث ينتقل الإنسان بذلك من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الاجتماع أو المجتمع المدني ، وذلك لا يتم إلا عن طريق التعاقد الاجتماعي.

- دعا (هوبز) إلى دعم الملكية المطلقة للقضاء على ما اسماه (حرب الكل ضد الكل) من أجل ايجاد الحكومات الاكثر استقرارا و نظامية ، وأن يكون مصدر القانون ليس النظام الاجتماعي و إنما سلطة الحاكم.

- يرى (هوبز) بأنه لا حاجة للجماعات الوسيطة بين الفرد و الدولة ، كالكنيسة و النقابات التي ينظر إليها على أنها مصدر لإنتاج الشقاقات ، وأنها تجاوز على سيادة الدولة و الحاكم ، لذا يجب أن يتم التوازن بسلطة مركزية قوية و مطلقة لصاحب السلطة السياسية ، الأمر الذي يخولها تحقيق مهامها و مسؤولياتها عن طريق التعاقد الذي يتم بين المحكومين و الحاكم.

لقد جاءت أفكار هوبز هذه في مؤلفه (التنين) الذي يعده الدارسون لأعماله ، بأنه قد قدم حلا لبناء نظام اجتماعي يتحول بالأفراد من الحالة الطبيعية اللانظامية إلى . المجتمع المدني و الدولة الحديثة ، إلا أنه كان حلا ديكتاتوريا .

٢- جون لوك : (١٦٦٢ - ١٧٠٤م) : يتفق " لوك " مع " هو بز " في أن الناس يكونوا في الحالة الطبيعية قبل التحول إلى المجتمع المنظم ، إلا أن نظرته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف تماما عن نظرة " هوبز " ، فيرى أن للإنسان حقوقا مطلقة لا يخلقها المجتمع ، و انما استحقها الإنسان بحكم إنسانيته ، وأول هذه الحقوق الحرية التي تنشأ عنها المساواة و الحقوق الأخرى ، وهى : حق الملكية و الحرية الشخصية و حق الدفاع عنهما ، كما يرى بأن السلطة السياسية تنشأ بالتراضي المشترك و التعاقد الإرادي ، لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية ، وقد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية ، و عهدوا لأحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع و استمراره.

لقد حرص " لوك " بأن يطور أفكار "هوبز" ولكن من منظور مختلف ، لذا فإن مساهمته الفكرية كانت تطويرا لنظرية العقد الاجتماعي أيضا ، ومن الممكن أن نلاحظ . ذلك من خلال ما يلي :

- يرى (لوك) أن الحالة الطبيعية - حالة التوحش عندهوبز - كانت صالحة جدا لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه ، حياة يسودها الوئام و الطمأنينة و الاستقرار و تحكمها قواعد عامة كالقوانين الطبيعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تلك الفترة ، حيث أن قانون الطبيعة يحدد تحديدا كاملا كل حقوق الإنسان و واجباته.

- يرى " لوك " بأنه رغم تلك السمات الإيجابية المميزة لحياة الأفراد في الحالة الطبيعية ، إلا أن عيبها يكمن في أنها لا تشمل على تنظيم مثل القضاء و القانون المكتوب و العقوبات المحددة ، لذا فإن القانون الوضعي لا يضيف شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة ، إلا أنه يهيئ جهازا للتنفيذ الفعال.

-يؤكد " لوك " على ضرورة الفصل بين الكنيسة و الدولة و العمل على سيادة الحرية في إطار تأكيده على قيام المجتمع المدني ، كما أيد الملكية الخاصة باعتبارها حق مكفول للجميع ، وهي حق طبيعي يقوم أساسا على العمل وليس التملك أو الحيازة فقط .

-يرى (لوك) أن حياة الأفراد في الحالة الطبيعية يحكمها العقل ، لذلك فإن الأفراد لا يتنازلون في العقد المبرم مع الحاكم عن كل حقوقهم الطبيعية إلا بالقدر اللازم لكفالة الصالح العام .

-يلتزم الحاكم أو السلطان باعتباره طرفا في العقد ، بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام و احترام الحقوق الطبيعية للأفراد ، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد و الثورة عليه.

يعدُ المتخصصون " لوك " من مؤسسي النظام الملكي (المقيد) أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي الآن بالملكية الدستورية ، لذلك فإن الحل الذي قدمه لمشكلة بناء النظام السياسي في المجتمعات يعد من المنظور التقليدي حلا ديمقراطيا .

جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م) مثل غيره من المفكرين تأثر (روسو) بالظروف الموضوعية التي سادت مجتمعه الذي يعيش فيه ، فتأثر بالواقع السياسي في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية و خاصة بريطانيا ، كما كان لأفكار (هوبز) في كتابه (التنين) أصداء واسعة على بناءه الفكري.

وضع " روسو " أفكاره في نظرية العقد الاجتماعي التي أضافت لها أبعادا أساسية متباينة مع أفكار سابقيه ، وذلك في مؤ لفه (دروس عن الفن و العلم) وكان أساس أفكاره ما شاهده من انحرافات المجتمع الفرنسي التي كانت أساس تعميمات تصوراته السياسية ، فكان " روسو " بذلك خير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية و الاجتماعية فيما قبل الثورة الفرنسية.

<u>و يمكن أن نلخص بعض أفكاره في الآتي :</u>

-يرى " روسو " بأن الحياة الأولى للإنسان هي الحالة الطبيعية ، أي حالة الفطرة التي تتسم بثلاثة مبادئ أساسية ، هي (مبدأ الحرية و مبدأ المساواة و مبدأ العدالة) كما . يرى البعض بأنه قد أضفى عليها الطابع الرومانسي ، حيث تتسم بالسعادة و الهناء و العواطف و الحب و الايثار ، إلا أنه ير ى بأن الحالة الطبيعية حالة (لا نظامية) ولا توجد بها قوانين طبيعية أو دينية منظمة ، لذا عاش الإنسان حياة من العزلة الاجتماعية .

-لا يمكن أن تستمر الحياة بهذا الشكل اللانظامي ، لذلك سعى الإنسان إلى الحياة الاجتماعية المنظمة بشكل أفضل لغرض مواجهة مخاطر البيئة الطبيعية و الخارجية ، التي رغم ما فيها من إيجابيات إلا أن بها مظاهر سلبية عديدة ، لهذا يرى " روسو " بأنه على الإنسان أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا تخضع للإرادة العامة ، أي إرادة الشعب الذي يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية.

-إذا كان (هوبز) قد جعل السلطة و السيادة تتمثل في النظام السياسي الملكي ، و (لوك) قد ركز على أهمية وجود السيادة في السلطة الملكية المقيدة ، فإن (روسو) حرص على أن تكون السلطة و السيادة للشعب وهي سلطة مطلقه.

-من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية و السياسية لأفراد المجتمع ، لجأ " روسو " إلى بناء القوة في المجتمع حتى يستطيع أن يطلب من الأفراد الخضوع الكامل له ، وهذا ما تجلى في تركيزه على الإرادة العامة التي لا تتجزأ ، وهي غير محددة النطاق ، كما أنها تتطلب ولاء و طاعة من قبل الفرد في المجتمع ، بذلك يلتزم كل مواطن بأن يقدم للدولة كل ما تطلبه منه ، و يؤكد أن الحضور الكامل للدولة في حياة الفرد لا يعتبر قهرا و انما يعتبر أساسا ضروريا لحريته.

-نظرا لاستحالة العودة إلى الحالة الطبيعية الأولى بسبب ظهور الطمع و الحسد و الأنانية و السرقة و القتل في المجتمع ، فقد أضطر المجتمع إلى تنظيم شئونه عن طريق التعاقد الاجتماعي بين أفراده ليعيشوا حياة يتوفر فيها كل ما يشبع حاجاتهم الأساسية بإطاعة القانون الذي يصون حريتهم و يحميهم من العدوان ، فيتنازل كل فرد عن أنانيته لمصلحة الجميع ، أي ما يسمى الآن بالمصلحة العامة . لكي يضمن حقوقه التي كفلها له القانون .

-و تقوم التربية بجانب القانون بدور هام في تثبيت القيم الاجتماعية و الأخلاق العامة حتى يمكن أن يستمر المجتمع و يحتفظ بتوازنه ، و الدولة هي الهيئة التي تشرف على سيادة القانون.

و بذلك فقد قدم " روسو " حلا لمشكلة بناء النظام السياسي يقترب من الديمقراطية الشعبية المباشرة .

الاتجاهات النظرية في العصر الحديث :

شهدت الفترة التاريخية التي عايشتها المجتمعات الأوروبية و التي أتفق على تسميتها (بعصر الإصلاح و التنوير) و الممتدة تقريبا حتى نهاية القرن (١٧م) شهدت الكثير من الأحداث و التغيرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي أدت إلى انتقال تلك المجتمعات نقلات نوعية كبيرة ، كما تجسدت أهم نتائجها كذلك خلال القرن (١٨م) التي كان من أبرزها قيام الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الصناعي في بريطانيا و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا ، فقد أدى تعدد هذه الأحداث التاريخية و السياسية و مظاهرها الاجتماعية و الثقافية ، وذلك مع بداية القرن (١٨م) و خلال القرن (١٩م) إلى ظهور مجموعة من النظريات السياسية التي تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة ، وقد كانت انعكاسا لمرحلة تاريخية و سياسية جديدة وهي مرحلة العصر الحديث.

خلال هذه المرحلة الحديثة ، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث ، و وضعوا الكثير من النظريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عبرت عن ملامح الحياة في المجتمعات الحديثة و خاصة في الوقت الحاضر.

وفيما يلي سيتم استعراض نموذجا واحدا من النماذج النظرية التي برزت خلال هذه المرحلة ، وكان لها تأثيرات لاحقة امتدت خلال قرون من الزمن ، بل و مازال الجدل حولها إلى الآن بين مؤيد و معارض ومردد و ناقد ، كما هو الحال حول المواضيع و التوجهات النظرية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية المهمة ، حيث أن الاختلاف في وجهات النظر العلمية هو أساس تقدم هذه العلوم .

النظرية الماركسية :

شهد القرن التاسع عشر طرح أفكار سياسية متعددة تبلورت في العديد من النظريات ، منها الليبرالية النفعية و الاشتراكية المثالية حتى جاء " كار ل ماركس " (١٨١٨- ١٨٨٣م) ليضيف نظرية جديدة سميت نسبة إليه بالماركسية ، فقد تأثر في ذلك بأحوال ألمانيا التي ولد بها و بالأحوال السيئة التي كانت تعيش بمقتضاها الطبقة العاملة ، خاصة ما نتج عن التصنيع و عدم نيل الطبقة العاملة لثماره ، كما تأثر بعدم تطبيق المساواة التي تعد أساس الديمقراطية الغربية ، وقد كانت أفكاره تؤكد على أن النظام الرأسمالي ، الذي كان سائدا في الغرب ، لم يعد يتمشى مع مرحلة التصنيع ، وأن ذلك النظام لا يمكن إصلاحه و انما يجب إحلال بديل عنه.

لقد كان للعديد من العوامل الأثر الفعال على أفكار " ماركس " فقد أنتقل من ألمانيا إلى انجلترا التي عاش فيها معظم حياته منفيا و درس القانون ثم التاريخ و الفلسفة و عمل بالصحافة ، وعندما أغلقت الصحيفة التي كان يعمل بها رحل إلى باريس و درس الاقتصاد السياسي ، وقد طرد من باريس فلجأ إلى بروكسيل ، وقد شاركه أفكاره الثورية التي تميز بها زميله و صديقه " فردريك إنجلز " ، كما أنه مارس السياسة منذ صغره – في نحو الثلاثين من عمره – عندما قام مع صديقه إنجلز بكتابة أهم أعماله (بيان الحزب بالشيوعي) بتكليف من (عصبة الشيوعيين) وهي جمعية عمال دولية سرية ، وذلك في مؤتمرها المنعقد بلندن في نوفمبر ١٨٤٧ ، حيث نشر هذا العمل بعدة لغات ، كما أن من أهم مؤلفاته أيضا و التي تبلورت من خلالها أهم أفكاره النظرية ، كتاب (رأس المال) و (الإيديولوجية الألمانية) و (الصراعات الطبقية في فرنسا) و مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) ، و غيرها العديد من الأبحاث و المؤلفات في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الفلسفية .

و يمكن أن نلخص إسهامات " كارل ماركس " النظرية في الآتي :

- فسر المجتمع تفسيرا ماديا بحتاً ، ملغيا كل التفسيرات الميتافيزيقية – الدينية التي كانت سائدة في العصور القديمة

- من الناحية الفلسفية فقد أخذ عن " هيجل " فكرة الديالكتيكية أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقا لعملية ديناميكية و ليست استاتيكية جامدة ، وان هذه العملية تتكون في شكل متناقضات و التوليف بينها ، إلا أنه اختلف عن " هيجل " الذي طبق ذلك على الأفكار الصرفة ، أما " ماركس " فقد طبقها على السلوك المادي ، حيث ير ى أن المادة هي أساس الوجود ، و تبلور عن ذلك ثلاثة أسس قامت عليها الجدلية المادية الماركسية وهي:

- قانون وحدة الأضداد و صراعها القائم على الإيمان بأن كل شيء يحتوي نقيضه ، أي يحتوي على الشيء وضده أو السالب و الموجب و أن هذا التناقض

- الصراع يؤدي إلى التطور و ينطبق ذلك على النظام الرأسمالي ، الذي يقوم على طرفين هما : البرجوازي الذي أمتلك وسائل الإنتاج و العامل (البروليتاري) ، وهما متصارعان ، ومن تصارعهما يتقدم التاريخ وصولا إلى الشيوعية

- قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية أو كيفية .

- قانون نفي النفي : الذي بموجبه ينتقل التاريخ من مرحلة إلى مرحلة ، وكل مرحلة هي نفي للمرحلة السابقة عليها ، بل و اسمى منها.

- أما المرحلة الأخيرة كما يرى ماركس ، فهي النظام الاشتراكي الذي سيرث النظام الرأسمالي ، وهو أولى خطوات الشيوعية التي ينشد تحققها كما ير ى أن هذا النظام حتمي الحدوث وفقا للمادية التاريخية .

مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي

مقدمة :

يستخدم اصطلاح مناهج البحث في معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التي يسترشد بها الباحث عند القيام بالبحث العلمي ، حيث يتضمن ذلك دراسة تقسيم طرق و أدوات و اجراءات البحث العلمي وما قد يؤكد على القيام به ، بذلك تتضح الأهمية العلمية للوظيفة التي يقوم بها منهج البحث.

و المنهج العلمي : يعرّف على أنه (نسق من القواعد الواضحة و الإجراءات التي يستند عليها البحث من أجل الوصول إلى نتائج علمية) وهذه القواعد و الإجراءات ليست معصومة من الخطأ ، بل أنها تتحسن و تتطور بصورة مضطردة .

ولا تزال مشكلة المنهجية و البحث في العلوم الاجتماعية من المشكلات التي تواجه الباحثين أو المتخصصين إن من أهم القضايا التي تشغل العديد من الباحثين و المتخصصين في علم الاجتماع بعامة و علم الاجتماع السياسي بخاصة هو تعقد الظاهرة السياسية و يظهر ذلك من خلال تعدد مناهج البحث الاجتماعي ما بين (مناهج بحث تقليدية و مداخل تحليلية حديثة) و التي يتم تناولها بواسطة علماء الاجتماع السياسي.

أولا – مناهج البحث التقليدية :

١- المنهج الفلسفي : ارتبطت العلوم السياسية في الماضي و خاصة قبل منتصف القرن العشرين بالمناهج القانونية و الفلسفية المجردة لذلك وجهت إليها الانتقادات الشديدة ما جعل الكثير من علماء السياسة المعاصرين من أمثال (ديفيد آستون) يؤكد على ضرورة تبني مناهج أكثر علمية و واقعية ، حيث اعتمد على المناهج السوسيولوجية الوظيفية ذات الطابع التحليلي أو ما اسماه بمدخل تحليل النظم السياسية و ذلك في محاولة منه لوضع نظرية سياسية تكون أكثر واقعية امبيريقية إلا أن ذلك لا ينفي سيطرة المنهج الفلسفي على تحليلات الكثير من علماء السياسة و المفكرين لفترات طويلة.

و يعالج المنهج الفلسفي الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية ، فقد تناول أفلاطون الدولة من وجهة نظر العدالة و الفضيلة و تناولها أرسطو من ناحية أنها تحقق مبدأ الخير.

وعلى الرغم من أن هذا المنهج قل الاعتماد عليه بعد منتصف القرن (٢٠ م) إلا أن الأبحاث الفلسفية مازالت لها مكانة بارزة في مجال العلوم السياسية .

٢- المنهج التاريخي : و يقصد به الوصول إلى المبادئ و القوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية و تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية و القوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر و يعد هذا المنهج من أهم المناهج السائدة في العلوم الاجتماعية و الباحث عندما يرجع إلى الأحداث التاريخية إنما يهدف إلى محاولة تحديد الظروف التي كانت تحيط بجماعة من الجماعات أو بظاهرة من الظواهر منذ نشأتها حتى يتسنى له معرفة طبيعتها و القوانين التي تخضع لها ، كما أن الظاهرة السياسية (شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى) هي محصلة لمجموعة متعددة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التي تظهر بها في وضعها الراهن ، أي أنه توجد هناك علاقة بين الماضي و الحاضر و بالتالي فإن دراسة الماضي تساعد على التعرف على الحاضر.

لذلك فقد اهتم الدارسون للظواهر الاجتماعية و السياسية بالمنهج التاريخي لمعرفة طبيعة و قوانين تلك الظواهر و مدى تأثيرها على بقية مكونات الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

و يعد (ابن خلدون) أبرز من أهتم بهذا المنهج التاريخي في تحليلاته التي درس فيها الظواهر و الأحداث السياسية إلا انه دعى إلى ضرورة إعادة كتابة التاريخ وما فيه من أحداث سياسية في إطاره و مضمونه الاجتماعي الواقعي بعيدا عن التزييف و الدسائس التي أدخلت فيه.

و اذا كان لابن خلدون الفضل في استعمال المنهج التاريخي في التحليلات السياسية و ربطها بالواقع الاجتماعي ، عندما حلل نظم الخلافة و الحكم و العصبية و القبلية و نشأة الدول و انهيارها وغيرها من القضايا الاجتماعية و السياسية المتعددة فقد جاء بعده العديد من المفكرين و العلماء في العصور الوسطى و الحديثة الذين طوروا المنهج التاريخي في تحليلاتهم ومنهم (فيكو و كانط و هيجل) و أيضا رواد نظرية العقد الاجتماعي (هوبز و لوك و روسو) و كذلك (مكيافللي) في تحليلاته حول الصفوة السياسية و أيضا رواد علم الاجتماع التقليديين مثل (سان سيمون و أوجست كونت و سبنسر و ماركس) وغيرهم من المفكرين و العلماء الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج.

٣- المنهج المقارن : لقد استدعى الوصول إلى المعرفة المنظمة أو العلمية استخدام العديد من الأساليب التي من بينها المنهج المقارن ، وذلك منذ زمن طويل يرجع إلى عصر ازدهار الفكر اليوناني القديم ، و تكمن أهمية المقارنة في أنها ضرورية لاستكمال إجراء أي نوع من الدراسات ، وذلك لأنها تساعد على معرفة العناصر الثابتة و المتغيرة في الظاهرة المدروسة.

و الدراسة المقارنة لها عدة طرق لإجراء المقارنات ومنها التالي:

أ- المقارنة عبر الزمان(المقارنة العمودية) : أي أن نقارن الوحدة المدروسة نفسها في أكثر من عصر أو زمن أو مرحلة تاريخية معينة ، كأن نقارن على سبيل المثال ظاهرة الديمقراطية في قرنين مختلفين .

ب- المقارنة عبر المكان (المقارنة الأفقية) : أي أن نقارن الوحدة بنفسها في نظامين مختلفين أو في دولتين مختلفتين.

ج- المقارنة الاثنوجرافية (المقارنة التكوينية) : كما يسميها دوركايم وتتم هذه الطريقة من المقارنات عن طريق مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط بالظاهرة نفسها بعد أن تطورت و تعقدت على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة في الظاهرة ، كما أن عملية تحليلها و تركيبها تتيسر عن طريق هذه المقارنة لأنها تظهر لنا العناصر المختلفة التي تتألف منها و ذلك بملاحظة عملية التراكم التي تتجمع بمقتضاها هذه العناصر و نرى الظروف التي تخضع لها في تكوينها و تشكيلها

د- المقارنة الإحصائية : و أول من أستخدمها هو (دوركايم) في دراسته عن ظاهرة الانتحار.

و ترجع أهميتها إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ناحية ، و من ناحية أخرى الاستفادة من المزايا التي تنتج من استخدام الإحصاء في البحث العلمي ، و أهمها : الموضوعية و الدقة و تحييد المتغيرات الأخرى ، كما أن استخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء الشخصية و العواطف و يساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالا للتأويل.

شروط المقارنة بين الظواهر السياسية :

- لابد أن تكون الوحدات المستخدمة في المقارنة نظائر ممكن مقارنتها .
- وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

٤- المسح الاجتماعي : تعد الدراسات المسحية أحد الأنماط الرئيسية للدراسات الوصفية و التي يستطيع الباحث عن طريقها جمع معلومات و بيانات عن ظاهرة معينة ، للتعرف عليها و تحديد وضعها و معرفة جوانب الضعف و القوة فيها لمعرفة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات.

تعريف المسح الاجتماعي : يعرفه « هويتني » بأنه : محاولة منظمة لتقرير و تحليل و تفسير الوضع الراهن لنظام سياسي أو اجتماعي أو لجماعة معينة ، وهو ينصب أساسا على الوقت الحاضر و إن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل.

و مجالات المسح الاجتماعي تتسع لتغطي جوانب الحياة كلها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و يعد منهج المسح الاجتماعي من أساليب البحث العلمي الحديثة نسبيا إذا ما قورن بالمنهج التاريخي أو المنهج المقارن إلا أنه يعد من أهم الوسائل المنهجية أو طرق البحث العلمي السوسيولوجي التي يستخدمها الباحثون الاجتماعيون ومنهم علماء الاجتماع السياسي حيث يستخدمون مسوح الرأي العام و قياس اتجاهات الناخبين ، وهو ما يسمى بمسوح السلوك السياسي الانتخابي أو مسوح الاتصال السياسي وغير ذلك من المسوح التي تغطي دراسات الظواهر السياسية .

وقد ازدهرت المسوح في مجال الدراسات السياسية خلال الثورة الفرنسية و كذلك خلال الحربين العالمتين الأولى و الثانية وقد ظهر أول كتاب حول الرأي العام للعالم (جبريل تارد) عام ١٩٠١م ثم تلته كتب لـ (جرهام ولاس) ١٩٠٩ و كتاب لـ (بتللي)

مقارنات : و إذا ما قارنا المنهج المسحي بالمنهج التاريخي ، نجد أن المنهج المسحي يهتم بما هو حاضر ، أي في حالته الطبيعية الراهنة ، أما المنهج التاريخي فأنه يعتمد على الأحداث الماضية المسجلة كذلك فإن المنهج المسحي يقرر وضع الظاهرة المدروسة ولا يبين أسبابها مثلما يفعل المنهج التجريبي

و يستطيع الباحث المستخدم لهذا المنهج أن يجمع أكبر قدر من المعلومات على امتداد مساحة تتسع أفقيا و لفترة من الزمن كافية لإجراء الدراسة.

وقد تستعمل العديد من **أدوات** البحث لجمع المعلومات عن الظاهرة أو الحالة موضوع الدراسة ، عند استخدام منهج المسح الاجتماعي ، وذلك مثل المقابلة بطرقها المختلفة أو الاستبيان أو الاتصال الهاتفي وغير ذلك من الأدوات الملائمة.

أما أهم **مجالات** الدراسة التي يمكن أن تستخدم المنهج المسحي في وقتنا الراهن فيمكن أن نذكر منها :

- دراسة البيئة الاجتماعية الاقتصادية و السياسية للجماعات القومية أو المحلية مثل معرفة دخولهم و طبقاتهم الاجتماعية .. الخ
- دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة فراغهم و احزابهم .
- دراسة آراء الناس و اتجاهاتهم و دوافع سلوكهم السياسي .

ثانيا : المداخل السوسيولوجية الحديثة :

أخذت طبيعة الاهتمام بدراسة النظم السياسية أبعادا و أشكالا تحليلية حديثة و متطورة ، خاصة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، ونتج ذلك عن بعض العوامل التي منها تعدد فروع التخصص في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع السياسي الذي نضج في تلك الفترة الزمنية ، و بدأ يأخذ على عاتقه التصدي بالبحث و الدراسة لكثير من القضايا السياسية على المستويين النظري و الميداني .

و رغم اهتمام علماء الاجتماع و أيضا علماء الاجتماع السياسي بالمناهج التقليدية في الدراسة و البحث إلا أننا نلاحظ وجود عدد من المداخل الاجتماعية التحليلية الحديثة التي تم فيها التركيز على تطوير الأساليب المنهجية التي تستخدم في دراسة النظم والظواهر السياسية ، خاصة بعد التنوع الملحوظ الذي شهدته الدراسات و الأبحاث الميدانية و النظرية في العلوم الاجتماعية عامة وفي فروع علم الاجتماع خاصة ، ما أدى إلى المساهمة الفعالة في تطوير و تحديث هذه المداخل

ومن هذه المناهج :

١- مدخل التحليل الوظيفي : يرتبط مفهوم الوظيفة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم البناء الاجتماعي فإذا كان يقصد بالبناء الاجتماعي :

مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية ، حيث أن هناك مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي .

فإن المقصود بالوظيفة الاجتماعية : ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل .

و يرى بعض علماء الاجتماع السياسي المعاصرين أن مفهوم الوظيفة قد أستخدم منذ زمن بعيد ، خاصة عندما أستعمله علماء القانون خلال القرنين (١٧- ١٨ م) عندما كان الاهتمام موجها لتحديد وظائف الدولة ، كما أستخدم هذا المفهوم من جانب المفكرين السياسيين خاصة عند الفصل بين الوظائف الثلاث للسلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية كما أستخدم لاحقا للإشارة إلى الوظائف التي تحدد واجبات و حقوق كل من الحكام و المحكومين .

هذا و تعتبر إسهامات (روبرت ميرتون) أساسا لنظرية التحليل الوظيفي المعاصر ، لاسيما عندما حاول أن يطرح أفكاره عن البنائية الوظيفية و يحلل طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي ، وقد ظهر ذلك في تحليلاته المميزة عن الوظائف الظاهرة و الكامنة و نوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء و الوظيفة و التغيرات التي تحدث على النسق الاجتماعي و السياسي و الديني في المجتمع الحديث و ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقا مترابطا ترابطا داخليا ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة محددة اجتماعيا.

٢- المدخل السلوكي : رغم أن الجذور التاريخية للمدخل السلوكي ترجع إلى بدايات القرن العشرين ، إلا أنه لم يزدهر بشكل واسع بين علماء الاجتماع السياسي إلا مع الربع الأخير من نفس القرن ، عندما أصبحت دراسة السلوك السياسي تمثل إحدى الميادين الهامة للدراسات و البحوث التي تتناول الظواهر السياسية الحديثة ، لاسيما بعد أن تطورت المناهج البحثية النفسية الاجتماعية و تنوعت مجالات علم الاجتماع السياسي مقارنة باهتماماته التقليدية.

إن الاعتماد على تحليل سلوك الأفراد و الجماعات كمدخل للتحليل السوسيولوجي و السياسي ، يرجع إلى أهمية السلوك كتعبير واضح يمكن ملاحظته و رصده ، حيث أن السلوك كما تعر فه معاجم العلوم الاجتماعية هو (أي فعل يستجيب به الفرد لموقف ما استجابة واضحة للعيان و تكون عضلية أو عقلية أو الاثنين معا و تترتب هذه الاستجابة عن خبرات و تجارب سابقة)

وهناك سلوك ظاهر : وهو سلوك الفرد الذي يمكن ملاحظته و تسجيله.

و سلوك مستتر : وهو سلوك الفرد الذي يصعب على الآخرين ملاحظته ، و نظرا لأنه يشتمل على مشاعر و أفكار ، فإنه يمكن أن يستنتج من السلوك الظاهر للأفراد أو من وصفهم لخبراتهم الخاصة .

أما السلوك السياسي فيتضمن تصرفات الأشخاص و جماعات الأفراد و ردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم .

إن دراسات السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي ، يمثل اتجاها بحثيا و منهجيا حديثا ، يسهم بدراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى ، مثل الدولة و الأحزاب السياسية من ناحية ، وفهم السلوك الفردي و الجمعي للجماهير و تعاملهم مع هذه المؤسسات و التنظيمات و النظام السياسي ككل من ناحية أخرى.

كما تعد التبادلية السلوكية من النماذج التي يمكن أن يستفيد منها التحليل السياسي لأن التبادلية السلوكية تحاول أن تهبط إلى مستو ى التفاعلات و أنماط التبادل على المستو ى الفردي ، مستخدمة في ذلك مفهومين أساسيين هما (التكلفة و العائد) ، بافتراض أن الأفرادى يسلكون في الاتجاه الذي يحقق مزيدا من العائد النفعي و قليلا من التكاليف.

قضايا و مفاهيم مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي :

من الملاحظ أن العلماء و المفكرين المتخصصين ، قد اتفقوا أحيانا و اختلفوا أحيانا أخرى في التعريف بهذه القضايا و تحديدها بشكل علمي من ناحية ومن ناحية أخرى بمدى تأثيرها على النسق الاجتماعي العام وفيما يلي سيتم طرح بعض القضايا و المفاهيم المهمة التي يتناولها علم الاجتماع السياسي .

١- مفهوم القوة :

مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي بل هو المفهوم الذي تدور حوله أغلب الدراسات و التحليلات التي تهتم بالتفاعل بين النظم و الأنساق الاجتماعية ، و رغم ذلك ، فإن الاختلاف حول تحديد هذا المفهوم واضح و جلي من خلال مساهمات العديد من العلماء.

انواع القوة : القوة الاجتماعية أو القوة السياسية أو القوة الاقتصادية أو القوة الدينية وما إليها .

تعريف القوة : تعرفها المعاجم بأنها (كل قدرة يمكنها أن تحدث أثراً) و القوة الاجتماعية هي : (كل دافع فعال يؤدي إلى العمل الاجتماعي ، وهي إرادة الفرد في ترجمة خياراته و مطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها و يتعامل معها) ، كما أنها تعني نجاح الفرد في تحقيق إرادته حتى لو تناقضت و تضاربت مع إرادة الآخرين في المجتمع ، كما أن القوة تؤثر في قدرة الناس على جعل العالم يستجيب لمصالحهم و طموحاتهم و تسمح القوة لبعض الناس من فرض إرادتهم على الآخرين.

و يستعمل مفهوم القوة على مستويات ثلاث :

- المستو ى الفردي والعلاقة بين الأشخاص .
- مستوى الجماعة الاجتماعية والعلاقات بينها .
- مستوى الدولة و النظام الدولي ، فالقوة ركيزة رئيسية في دراسة العلاقات الدولية. .

إن مفهوم القوة يعد ميدانا خصبا للبحث في إطار علم الاجتماع السياسي و استخدمة الكثير من العلماء و طرحو فيه نظريات باعتباره مفهوما رئيسيا يرتبط بالعديد من المفاهيم و الأفكار الأخرى التي تندرج تحت مجال علم الاجتماع السياسي ، وذلك مثل : السلطة و النفوذ و العنف .
و يرى (بوتومور) أن علم الاجتماع السياسي : هو العلم الذي يعنى بدارسة القوة في اطارها الاجتماعي و يعتبر(ماكس فيبر) القوة : نوعا من ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الأفراد على الآخرين .

أما القوة السياسية : فهي مصطلح يشير إلى السلطة السياسية ، أي القوة القانونية للدولة بمعنى القوة المشرعة وهي تتضمن اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة التي من حقها أن تمارس القوة و النفوذ عليهم.

هذا ما يؤكده الاتجاه الذي كان سائدا خلال القرن (١٦م) عند (ميكافللي)على وجه الخصوص حيث يؤكد أن السياسة هي القوة و يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى النظر إلى علم السياسة على أنه مفرغ من أي محتوى أخلاقي فالسياسة عندهم تعني السيطرة و تظاهرة القوة على كل حال تتخلل كافة الأنشطة الاجتماعية.

٢- مفهوم السلطة :

يعتبر مفهوم السلطة في إطار الدراسات و الأبحاث الاجتماعية متداخل في استخداماته ، فبعض الأحيان يطلق و يقصد به مفاهيم أخرى كـ (الدولة ، الحكومة ، القوة ، النفوذ و السيطرة ... الخ).

فالدولة : كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشرعة و السلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط ، بل وعلى شرعيتها أيضا.

إن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر و مأمور ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر عند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار و الإكراه.

إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية ، حيث لا يمكن أن نتصور أي تجمع إنساني دون أن تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق ، فمنذ المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة في فكر (أرسطو) عندما أشار إلى إن شرعية الدولة تقوم على السلطة و شرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود ، كسلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحتهم .

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم السلطة يختلف من مجتمع لآخر ، ومن تقاليد سياسية لأخرى ، وهو مفهوم مركب من عناصر مادية و معنوية .

تعريف السلطة : يعرفها (والتر بكلي) أنها : التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية ، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق و التفاهم وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين : الممارس لها و الممتثل لها.

و يعرف البعض السلطة بأنها : (قوة في خدمة فكرة) أي إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي ، و تتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك.

و ترتبط السلطة كشكل من اشكال القوة بمركز اجتماعي ، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا ، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته و أوامره و قراراته ، ومن يسيئ استخدامها يوصف بأنه استبدادي ، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب بل يفرضها على الناس بالقوة.

مقومات السلطة : للسلطة ثلاث مقومات أساسية لا بد منها لاكتمال بنائها :

١- طرفي السلطة : باعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمرية ، أي لابد من وجود آمر و مأمور ، ولا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد.

٢- وجود الإطار المؤسسي للعلاقة السلطوية : فالعلاقة السلطوية بين الآمر و المأمور ، تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر و الطاعة ، ولا يمكن أن نتصور بناء للسلطة بدون مؤسسات و أنظمة قانونية و تشريعية تنظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم

٣- الشرعية : حيث أنها من المقومات الأساسية لبناء السلطة باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة و الشرعية تشكل الضمان الأساسي لوجود السلطة ، و بالتالي فإن السلطة التي لا تقدر أن تخلق المبررات الاجتماعية لوجودها و أن تخلق شرعيتها ، فإن مصيرها الانهيار.

السلطة السياسية : تختلف نظرة الكتاب المتخصصين للسلطة السياسية ، وذلك نتيجة للظروف الموضوعية و الذاتية لكل منهم و نتيجة لتأثرهم بالسلطة التي يعيشون تحت ظلها إيجابا أو سلبا ً، حيث يرى فريق منهم أنها تنظيم سيء يقوم على استغلال الأفراد و اضطهادهم ، في الوقت الذي يمكن الاستغناء عن هذا التنظيم لعدم ضرورة و جوده و إقامة مجتمعات لا مكان فيها للسلطة السياسية في حين يرى فريق آخر أن السلطة السياسية لازمة و ضرورية للحفاظ على الجماعة الاجتماعية و لتنظيم المجتمع و ضمان توافقه و تجانسه لذلك فإنا للسلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم و الى عصرنا الحاضر ، مهما اختلف شكل ممارستها بين العصور و المجتمعات.

نماذج السلطة السياسية : حدد (ماكس فيبر) ثلاثة نماذج أساسية للسلطة :

١- السلطة التقليدية : وهي التي لا تستند على عوامل القوة أو القهر ، بل تكتسب شرعيتها من البعد القيمي و القدسي في المجتمعي.

٢- السلطة القانونية (العقلانية) : و تتمثل في البيروقراطية ، وهو يؤكد لنا أننا في إطار هذا النموذج نواجه بنسق من القواعد التي تطبق قانونيا و اراديا وفقا لمجموعة من المبادئ المؤكدة و الثابتة بين كل أعضاء الجماعة.

٣- السلطة الكاريزمية : وهي قابلية الشخص على القيادة و الإلهام بفضل قوة شخصيته و عبقريته و عقيدته ، إضافة إلى قدرات و خصائص غير عادية كالانبياء و الرسل عليهم الصلاة و السلام و الأبطال الذين ضحوا من أجل مبادئهم ومن أجل شعوبهم غير أن كثيرا من البشر يفتقدونها لقد اعتقد (فيبر) أن معظم التغييرات الكبرى في تاريخ المجتمع الإنساني كانت نتيجة لأفراد ذوي إمكانيات كاريزمية.

٣- المشاركة السياسية :

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية مفهوما يكتنفه بعض الغموض من حيث ماهيته و استخداماته بالرغم من أنه من القضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة و التحليل.

لقد برز هذا المفهوم لأول مرة اثناء الثورة الفر نسية (١٧٨٩م) وما نتج عنها من إعادة ترتيب و صياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بحيث أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع ، لذلك أرتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية ، و يعني ذلك تحديدا المشاركة بعمليات الانتخابات فقط و يتفق الكثير من علماء و دارسي علم الاجتماع و علم السياسة على أن المشاركة السياسية هي : العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساس و التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية و المساواة في المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا و ذاك ، مؤشرا قويا الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي.

تعريف المشاركة السياسية:

- تعريف (هربرت ماكلوسي) أنها : تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم و ممثليهم و المساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

- تعريف (هنتنجتون و ويلسون) انها : تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية .

مواقف افراد المجتمع ازاء المشاركة السياسية : يراها (ميلبراث) ثلاثة مواقف :

أ - اللامبالون : وهم أولئك الذين لا يشاركون أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.
ب -المتفرجون : وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.
ت -المنازلون : وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة.

و يرى (ميلبراث) أن الشريحة الثانية هم أغلبية المواطنين ، أما الشريحة الثالثة فهم الأقل .

س: لماذا يشارك الناس سياسيا ؟

تدور دوافع من يشاركون سياسيا في تحقيق قدرا من الإشباعات الاجتماعية و تحقيق القوة و الثروة و الرفاهية و اشباع العاطفة و تحقيق الاستقامة و الاحترام و اشباع بعض الحاجات و الدوافع الشعورية و اللاشعورية كالحاجات الاقتصادية و المادية و الصداقة و العاطفة و التخفيف من حدة التوترات النفسية الداخلية و الحاجة إلى فهم العالم و اشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين و الدفاع عن تقدير الذات و العمل على تحسينها.

س: لماذا يصبح بعض الناس غير مبالين بالمشاركة السياسية؟

بسبب أن تلك الديموقراطية (أحيانا) لا توجد إلا في أفكار منظريها أما من حيث الواقع فقد تم تزييف الحقائق و الحقوق بحيث أصبحت مسألة المشاركة السياسية لغرض استكمال الصورة الديمقراطية التي رسموها فقط أما المواطن فإن دوره ينتهي في تلك المشاركة عند صندوق الاقتراع ، و يكون ذلك أيضا فقط بنعم أو لا .

لهذا فإن عزوف بعض المواطنين او اغلبيتهم عن المشاركة السياسية هو النتيجة المحتومة بعد أن عرفوا حقيقة ما يجري ، فاصبحوا غير مبالين لما يدور حولهم من مسائل سياسية ، بل وظهر (بسبب هذا الوضع المزيف) ما يسمى السلوك السياسي العنيف لبعض المعارضين السياسيين و الذي يتدرج من المعارضة الكلامية و انتقاد النظام السياسي القائم إلى استخدام القوة ضد الأفراد و الممتلكات العامة و الاضرابات و المظاهرات و الاعتصامات ، وهو ما يسمى بالعصيان المدني إلى التخريب و عمليات الاغتيال السياسي .

معنى المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع:

هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية ، بقصد تحقيق أهداف التنمية اجتماعيا و اقتصاديا ... الخ . **وآلية ذلك** :

- أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف و تحقيقها و التعرف على أفضل الوسائل و الأساليب لذلك.

- أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي و العمل الطوعي الذي يترجم شعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهدافهم و المشكلات المشتركة للمجتمع .

في القرن (١٩ - ٢٠م) بدأ كتاب الفكر السياسي يشككون في حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية ، وفي إمكانية تطبيقها في ظروف العصر الحديث ، و يرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية لتتماشى مع ظروف الحياة في المجتمعات الحديثة التي أوجدتها الثورة الصناعية ، وقد ساعد على هذا التوجه نمو علم الاجتماع السياسي.

رابعا : الديمقراطية :

لمفهوم (الديمقراطية) جاذبية خاصة ، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الأخرى ، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم و حتى العصر الحديث ، كما تناوله العديد من العلماء و المفكرين بالبحث و الدراسة ، محاولين استقصاء معانيه و مدلولاته العلمية ، و بذلك تواجد كم هائل من التراث الفكري و آراء و أفكار متنوعة ، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم و ممارسة السلطة ، و إما عن جهود فكرية علمية لمفكرين و علماء تصدوا لهذا الموضوع المهم و حاولوا سبر أغواره .

إلا أنه رغم تلك الجهود فلا يوجد اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية ، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي .

معنى الديمقراطية :

تشير الكتابات إلى أن مصطلح (الديمقراطية) إغريقي الأصل ، وهو مكون من مقطعين (***Demos***) و معناها الشعب ، و (***Krats***) ومعناها السلطة . وبذلك تكون الديمقراطية تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب ، و يؤكد هذا على أن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة ، عرفها الفلاسفة منذ القدم .

فقد أشار إفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الارادة المتحدة للمدينة ، وقد ظهر النظام الديمقراطي في المدن الإغريقية القديمة ، خاصة مدينة (أثينا) ، وقد لاحظ أرسطو في هذه المدينة أن أعضاء (الجمعية العامة للشعب) التي كانت بيدها السلطة الفعلية ، يلتقون حول واحد منهم ، وكان فقط يحق للرجال الأحرار حضور جلسات الجمعية العامة (هذا قصور منهجي في تطبيق فكرة الديمقراطية في الوقت الحاضر).

إلا أن الجهد الإغريقي في هذا المجال يعد رائدا للفكر الديمقراطي ، رغم أن البعض يعده نظاما أرستقراطيا في حقيقته لإسناده السلطة لطبقة الأحرار فقط.

و تشير المعاجم إلى أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد و كرامة الشخصية الإنسانية ، و يقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها.

الديمقراطية السياسية :هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية و المساواة. لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة.

هذا ولم تتضح معالم (المبدأ الديمقراطي) كما يشير الفقه الدستوري إلا بعد أن اتخذ بعض الكتّاب منه سلاحا ضد المَلَكِيّة المطلقة و تقييدها ، وهدم النظريات الدينية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم .

ولم تكن فكرة الديمقراطية مبدأ وضعيا للحكم إلا بفضل الثورة الفرنسية التي هيأت . لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانت مبدأ نظريا بحتا في عقول المفكرين وفي مؤلفاتهم ، لذا فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩م على أن (الأمة هي مصدر السلطات ، بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة من (الأمة) ، و أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة) إن جمهور الفقه متفق على أن الأخذ بالديمقراطية ليس غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية و المساواة السياسية .

أنواع الحكم الديموقراطي السائد في أغلبية الدول الحديثة :

١- نظام الديمقراطية المباشرة : اذا مارس الشعب السلطة بنفسه.
٢- الديمقراطية غير المباشرة : عندما يختار الشعب لممارسة السلطة نوابا عنه يمارسونها باسمه.
٣- ديموقراطية شبه مباشرة : وهي خليط من النظامين السابقين ، بحيث تكون هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولي السلطة باسمه مع الرجوع إليه في بعض الأمور الهامة .

و بذلك فإن نظام الحكم الديمقراطي يتخذ صورا تختلف باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة و أن وصف أو تصنيف نوع الحكم من حيث أنه ديمقراطي أو أوليجاركي أو تسلطي أو استبدادي .... الخ ، يتوقف على حجم و درجة مشاركة المواطنين فيه.

و يذكر البعض أن الديوقراطية لا يكفي أن تكون في المواد الأولى من دستور أي بلد ، بل يجب أن تكون ممارسة فعلية . كم أنه من مساوئ النظام الديموقراطي النيابي أن بعض نواب الشعب بعد فوزهم في الانتخابات سرعان ما ينفصلوا عن قاعدتهم الشعبية ، ليمثلوا مصالحهم الخاصة التي لا تتعارض مع مصلحة النظام السياسي القائم .

سادسا : الثورة و العنف :

تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن الثورة : تعني التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم و أيديولوجية و أهداف الثورة.

تاريخ الثورات : لقد عُرِفت الثورة منذ القدم و أشار إليها العلماء و المفكرون و الفلاسفة.

أنواع الثورات:

١- قد تكون الثورة (عنيفة دموية أو سلمية).
٢- قد تكون الثورة (فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية).
٣- قد تنسب الثورة إلى المجال الذي تقوم فيه (كالثورة الاجتماعية و الثقافية و الصناعية و السياسية و العلمية و التكنولوجية)
٤- قد تنسب الثورة إلى الشريحة التي تقوم بها (كثورة العسكر أو العمال أو الطلاب).

لقد اهتم (أرسطو) بموضوع الثورات و يرى بأن أسبابها بصفة عامة ، يعود إلى الشعور بعدم الرضاء و الرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية .

و يرى " رادكليف براون " أن الثورة عملية تغيير جذري يهدف إلى إعادة التكامل و التوازن الاجتماعي من خلال استخدام القوة لتغيير الوضع السياسي ، وفي حالة الفشل توصف تلك الحركة بالتمرد او العصيان المسلح .

انواع الثورة: يمكن تحديد نوعين رئيسيين للثورة هما :

- الثورة السياسية : وتعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ على المؤسسات و البنى السياسية ، كتغيير نظام الحكم ، وقد تتعداه إلى تبديل النسق السياسي الذي كان سائدا في المجتمع و ايديولوجيته و فلسفته.

- الثورة الاجتماعية : حيث تتصارع فيها مكونات المجتمع (طبقات ، أحزاب ، مؤسسات ، شرائح) لتغيير الوضع القائم و إرساء العدل و المساواة داخل وطن يضم الجميع .

يرى البعض من المختصين أن الثورة ظاهرة اجتماعية ذات هدف سياسي و ظاهرة أيديولوجية سياسية ذات هدف اجتماعي يتمثل بتغيير المجتمع و اذا لم تحقق الثورة أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي ليس من و راءه فائدة مرجوة

و يوجد شبة اجماع بين الباحثين في علم الاجتماع السياسي على أن العنف شيء سيء، فهو استخدام القوة بقصد تدميري ، وهو يتضمن الحرب و القتل في حالاته المتطرفة.

سابعا : البيروقراطية :

هي نوع من التنظيم يقوم على السلطة الرسمية و على تقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي ، حيث تصدر الأوامر الرسمية من الأعلى إلى الأسفل .

كما تستخدم (البيروقراطية) لتوضيح و تحديد الأعمال و الواجبات والأنظمة التي يقوم بها الموظفون ، و يشرف عليها و يضعها الموظفون و الإداريون (ذوي الياقات البيضاء) بشكل يضاعف من سلطاتهم و مهابتهم في كل تنظيم إداري

و يستخدم أحيانا مصطلح بيروقراطي ليعني عدم القابلية و سوء ممارسة الأعمال التي يؤديها الموظفون ، وقد تناولها (جون ستيوارت ميل) على أنها إحدى مسببات شلل الحياة السياسية.

س/ لماذا تم اللجوء للديمقراطية : بسبب تعقدت العلاقات الاقتصادية و السياسية في أوروبا منتصف القرن (١٩م) و تقدمت العمليات الصناعية و أصبح من الضرورة أن يكون هناك نوع من أنواع التنظيم العقلي و المنطقي لشغل الوظائف حسب الكفاءة و الخبرة و القدرة وليس عن طريق الوراثة أو الوساطة.وهذا ما أكده (موسكا و روبرت ميتشل و ماكس فيبر)

و يعد (ماكس فيبر) من أشهر من اهتم بموضوع البيروقراطية و يرى أنها ظاهرة معقدة ، تشير إلى النظام الذي يستند إلى أسلوب لتقسيم العمل يتضمن التخصص و مؤهلات فنية ، يتحدد دور كل مشارك و يدرك أن الوظيفة التي يتصرف من خلالها بحكم السلطة الممنوحة لها وليس لتأثيره الشخصي ، **و يقدم فيبر نموذجا مثاليا يعده النموذج البيروقراطي المثالي أو النقي وأسسه التالية :**

- أن تكون الحقوق و الواجبات مصاغة على شكل لوائح وقواعد محددة.
- يتم تعيين الأفراد و ترقيتهم على أساس مواهبهم و مؤهلاتهم و خبراتهم ، وليس على أساس المكانات الموروثة أو المحاباة الشخصية.
- ضمان احتفاظ الفرد بعمله ، إلا إذا ثبت عدم ملاءمته فنيا له .
- تنظيما للمكانات في وظائف تتدرج هرميا ، يشرف الاعلى على الادنى .
- تقسيما للعمل بمقتضاه يكون كل موظف في التنظيم مسئولا عن نوع محدد من العمل .
- السلطة و الحقوق و الواجبات للوظيفة وليس لشاغلها ، وهو ممثل للتنظيم الرسمي .
- رواتب محددة و معروفة مقدما وفقا لدرجة الوظيفة في التنظيم الهرمي .

- يستغرق الموظف كل وقته وجهده في وظيفته ، ولا ينشغل بعمل آخر يأخذ من وقته .
- سجلات محفوظة لكل عمل أو نشاط يقوم به التنظيم .
- الجميع داخل التنظيم على قدم المساواة ، فلا تحيز ولا محاباة أو اعتبارات غير رسمية .

بعض المظاهر الإيجابية و السلبية للنظام البيروقراطي :

أولا : من أهم المظاهر الإيجابية للبيروقراطية : التقسيم الدقيق للعمل وفقا لتخطيط مدروس يقوم على التخصص ، حيث تكون الكفاءة و المقدرة و الخبرة هي الأساس ، لا الوساطة و المحاباة ، كما أن الحصانة التي توفرها البيروقراطية للأفراد طالما يلتزمون بالقواعد و يثبتون جدارتهم بالعمل و ضمان تدرجهم و ارتقائهم فيه تجعلهم يتحمسون و يبدعون .

ثانيا : أما المظاهر السلبية للبيروقراطية : فتتمثل في وجود فجوة لا يمكن تجاهلها بين البيروقراطية المثالية و التطبيق الفعلي لها و يرجع ذلك بصفة خاصة إلى عدم فاعلية قنوات الاتصال و الاعتماد على التقارير و التعقيد في صياغة اللوائح بحيث لا يستطيع ، المواطن العادي فهم تلك اللوائح المتعلقة بمصالحه و بحقوقه و واجباته .

ثامنا : الصراع :

يعد الصراع ظاهرة اجتماعية قديمة قِدم في التاريخ الإنساني ، و يرى البعض أنها سمة ملازمة للمجتمعات البشرية.
إن الصراع هو أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، وهو موقف تنافسي (وآلية الصراع) يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل للتوفيق بين مصالحهم ، فتنقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه و ربما ممتلكاته و ثقافته .

إن الاهتمام بظاهرة الصراع في المجتمعات ، لأن له دور في عملية التغير و التطور الاجتماعي ، لذلك اختلف العلماء في تفسيرهم له ، فذهب بعضهم إلى أن وجود الصراع داخل الجماعة إنما يعبر عن حالة مرضية يجب السيطرة و القضاء عليها في حين يرى البعض بأن الصراع يمثل حالة إيجابية لابد من وجودها في المجتمعات البشرية من أجل التنمية و التقدم و التطور .

و يظهر الصراع كافة حالات التناقض و التضاد بين مجموعتين أو أكثر (كالنزاع و التنافس و التنافر و التناحر و الاختلاف و التمايز) في الآراء و المواقف .

إن فكرة الصراع تتمحور حول رغبة الأفراد و الجماعات في إشباع حاجاتهم المتعددة ، و وجود موانع الإشباع ، ينشأ عنه الرغبة في إزالة تلك القيود ، للوصول إلى الأهداف ، وبذلك يتم الصراع على مستويين ، كما ذهب إلى ذلك **(أرسطو) :**

-مستوى الأفراد : و سببه كفاح الأفراد من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية.
-مستوى الجماعات و الطبقات : و سببه عدم المساواة في الحقوق السياسية و الثروة... الخ ، وذلك ما ينطبق برأيه على حركة التاريخ الإنساني .

لقد أكد الفكر الاجتماعي خلال القرن (١٩م) على أهمية الصراع الاجتماعي في تنمية و نهوض المجتمعات ، رغم دعوة علماء النظام الرأسمالي إلى استقرار و تكامل النسق الاجتماعي الذين يرون أن الصراع معوقا وظيفيا ، بل و يعد خروجا على متطلبات النسق ، وذلك ما أكده (تالكوت بارسونز) في نظريته عن الفعل الاجتماعي ، إلا أنه بعد أن تم توجيه النقد إلى النظرية الوظيفية افسح مكانا للصراع داخل النسق الاجتماعي .

أهم مصادر الصراع :

- العوامل ذات الطابع السياسي : كالصراع حول السلطة.
- العوامل ذات الطابع الاقتصادي : كالصراع للسيطرة رأس المال و على وسائل الإنتاج .
- العوامل ذات الطابع الثقافي : كالصراع بين الأفراد و الجماعات بسبب الاختلاف في الدين أو اللغة أو القيم الاجتماعية ، وكل منهم يريد فرض ثقافته.... الخ .

مفهوم الدولة في علم الاجتماع السياسي

مقدمة :

كان هناك بعض الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة ، إلا أن ذلك الاهتمام بها على أنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع ، لم يظهر جليا إلا في عصر النهضة و عصر التنوير ، عندما سقط النظام الديني الكنسي في أوربا ، حينها بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع .

تعد الدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها و سيادتها بأهمية و سيادة أية منظمة أخرى ، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد و المنظمات ، و نظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع ، و منذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية أو كنظام اقتصادي و اداري .. الخ

تعريف الدولة :

رغم الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لذلك فقد طرح علماء القانون و الاجتماع و السياسة و التاريخ و الفلسفة و الاقتصاد ، و غيرهم الكثير من التعريفات للدولة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الدولة و عدة مفاهيم أخرى ، مثل المجتمع و السلطة و القوة و النفوذ و السيادة و غيرها من المفاهيم .

١. تعريف (ديجي) : الدولة عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم : طبقة حاكمة و أخرى محكومة .

٢. تعريف (جارنر) : الدولة كمفهوم في علم السياسة و القانون العام هي : مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا و يشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض و يكونوا مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية ، و لهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة .

٣. تعريف (ماكيفر) : الدولة تنظيم أعم و أشمل من الحكومة و لها دستورها و قوانينها و طريقتها في تكوين الحكومة و هيبة مواطنيها و ليست مرادفة للحكومة .

٤. تعريف (ماكس فيبر) : الدولة تنظيم عقلى يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها ، كما يعرفها بأنها : مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بالنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع ذو الصفة الشرعية .

٥. التعريف الذي يوجد شبه اتفاق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية و الدارسين لموضوع الدولة فهو أن الدولة هي : مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين و تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة .

أركان الدولة :

يلاحظ من التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم و توجهاتهم الفكرية ، بأن الدولة تستند إلى أسس ثلاثة لابد من توافرها ، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضا كلمة شعب هؤلاء الأفراد يجب أن يكونون مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما و يكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية .

أولاً: مجموعة الأفراد (الشعب) : وهم العنصر الأساسي الأول في بناء الدولة وهم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة و يجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك ، و تلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة كالتجاور و التشابه في التقاليد و الاشتراك في الطموحات مجتمعة وليس من الضروري أن يتكون السكان من قومية واحدة أو لغة واحدة ، فهناك الكثير من الدول الحديثة تكونت من العديد من القوميات ، تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية الخ .

لقد حدث تداخل بين مفاهيم الأمة و الشعب و السكان ، كما استخدمها البعض كمرادف لمعنى الدولة و أصبحت بشكلها العام تعطي مدلولا واحدا ، إلا أن المتخصص يجب أن يفرق بين استخداماتها ، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية : كوحدة الأصل أو اللغة أو الدين و الثقافة المشتركة ...الخ .

أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة ، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية .

ثانيا : الإقليم : يعد الإقليم أحد العناصر الثلاثة المهمة في تكوين الدولة ، إذ أنه لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الأفراد لقيام دولة حتى و إن توافرت لها الخصائص المميزة التي سبق الاشارة اليها ، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها و يمارسون نشاطاتهم فوقها بشكل دائم كي يمكن قيام الدولة و هذا ما ى طلق عليه إقليم الدولة و وجوده شرط ضروري لقيامها حيث أنه يمثل : (النطاق الأرضي و الحيز المائي و المجال الجوي) الذي تباشر عليه الدولة سيادتها و تفرض في إطاره نظمها و قوانينها و بذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك سلطتين ذات سيادة على إقليم واحد .

ثالثا : السلطة السياسية : يقضي قيام الدولة إلى جانب الشعب و الإقليم وجود سلطة سياسية ، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة و العمل على الأهداف المشتركة ، وذلك عن طريق رسم السياسات و التوجيه و الإشراف على كل ما يحقق ذلك ، و سبق أن تعرفنا على تنوع هذه السلطات من حكم الفرد أو الحزب إلى الديمقراطيات التقليدية ، وصولا إلى سلطة الشعب التي تخول كل أفراد المجتمع إصدار القرارات و أيضا تنفيذها و مراقبتها . و مهما كان شكل السلطة السياسية فلا بد من قيامها بتنظيم العلاقات بين الأفراد في إطار الدولة و القيام بإدارة مؤسساتها و استغلال مواردها لمصلحة كل المواطنين و حمايتهم من كل عدوان .

نخلص من ذلك إلى أن أركان الدولة الأساسية المكونة من العناصر المهمة الثلاثة السابقة ، وهي (الشعب و الإقليم و السلطة السياسية) ذات أهمية كبرى لتكوين الدولة ، إذ لابد من تكامل هذه العناصر كشرط ضروري لقيام الدولة ، و إن فقدان أي عنصر منها يلغي أساسا وجود الدولة وفي حال توافر هذه الأركان ، فإن الدولة تصبح قائمة و موجودة ولها الشخصية القانونية ، إلا أن ذلك لا يعطي فرصا متساوية من حيث المكانة السياسية و الاقتصادية للدول بشكل عام ، بل إن تلك المكانة تكتسبها الدولة من خلال قوة هذه العناصر ، من حيث القدرات و الإمكانيات المادية و المعنوية التي تميزها عن الدول الأخرى .

نشاة الدولة :

لقد شغل موضوع الدولة بصفة عامة و أصل نشأتها وتكوينها بصفة خاصة ، حيزا كبير من الفكر الإنساني ، فانشغل بذلك العديد من المفكرين و الفلاسفة و علماء الاجتماع و القانون و السياسة وغيرهم ، وقد عرفنا أن للدولة أركان ثلاثة تكونها (الأفراد و الإقليم و السلطة السياسية) و أنه عندما تتوافر هذه المقومات يتأسس كيان الدولة ، إلا أنه اختلف المتخصصون في (أصل نشأة الدولة) على اتجاهين :

١. اتجاه يأخذ بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة و مفهوم السلطة السياسية ، وقد اعتمد على عدد من النظريات المفسّرة لذلك.
٢. اتجاه يفرّق بين مفهوم الدولة و مفهوم السلطة ، وقد تصوروا نشأة الدولة في صور.

أولاً : الاتجاه الذي يأخذ بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة و مفهوم السلطة السياسية ، وقد اعتمد على عدد من النظريات المفسّرة لذلك ، **هي التالية :**

النظريات الدينية : و تقوم هذه النظريات على أساس أن الدولة هي نظام إلهي ، خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها ، و أن الحكام مصطفين من الله ، و بذلك فإن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين الذين يجب أن يكونوا خاضعين تماما لإرادة الحكام ، لذا نجد أن هذه النظريات أُستغلت لتوطيد سلطان الملوك و الأباطرة من أجل تبرير سلطانهم المستبد الذي يكون فوق كل رقابة ، لأن أولئك الحكام محاسبون فقط أمام الله نظرا لسمو طبيعتهم على طبيعة البشر ، و بالتالي فلا يحق للمحكومين الخروج عن طوعهم أو محاسبتهم ، و إن اتفقت النظريات الدينية في تأسيس سلطة الحكام على أساس ديني ، إلا أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على ثلاث نظريات : (١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم ، ٢- نظرية الحق الإلهي المباشر ، ٣-نظرية الحق الإلهي غير المباشرة) و ليس هذا مقام شرحها هنا .

النظرية الديموقراطية : و تقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، و بذلك لا تكون السلطة الحاكمة شرعية ، أي ليس هناك ما يبرر قيامها و يعطيها مشروعية الحكم ، إلا إذا كانت ناتجة عن الإرادة الحرة للجماعات التي تحكمها . و ترجع نشأة هذا الاتجاه النظري الديموقراطي إلى عهد فلاسفة اليونان في القرن الثالث قبل الميلاد ، إلا أن ازدهاره كان بقيام نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في أوربا في عصر التنوير على يد الانجليزيان (هوبز و لوك) و الفرنسي (روسو).

نظرية القـوة : يستند أصحاب هذه النظرية في تبريرها إلى الشواهد التاريخية التي تشير في مواقع عديدة إلى أن السلطة لا تكون إلا للأقوى ، سواء أكانت القوة البدنية أو القوة المادية أو القوة الفكرية و تنص نظرية القوة على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي ، سواء كان الضعيف فردا أو قبائل و عشائر و ممالك و إمبراطوريات ، وقد استخدم هذه النظرية رجال الكنيسة و الشيوعيون و غيرهم و لأغراض عديدة.

نظرية التطور العائلي : تقوم هذه النظرية على أن أساس تكوين الدولة يعود إلى الأسرة ، و أن الأسرة هي صورة مصغرة للدولة ، حيث أن الدولة كانت في الأصل أسرة تطورت فكونت عشيرة ، وهذه بدورها تطورات إلى قبيلة ثم تطورت القبيلة فكونت المدينة ، فأدى ذلك إلى قيام الدولة ، أما أصل السلطة في الدولة ، فترجعه هذه النظرية إلى فكرة السلطة الأبوية ، إن هذه النظرية تتسم بالبساطة و السهولة و المباشرة ، ما جعلها من أهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة و نشأة السلطة فيها ، إلا أن العديد من علماء السياسة و القانون وغيرهم و جهوا عدة انتقادات لها ، فيما تصدى آخرون للدفاع عنها .

نظرية التطور التاريخي : و تسمى النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة و تُرجِع هذه النشأة إلى عوامل متعددة و متنوعة ، يدخل في إطارها القوة المادية و الاقتصادية ، كذلك العوامل الدينية و المعنوية و العقائدية ، ومن الطبيعي أن تختلف أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى فقد يكون أحد هذه العوامل مهما بالنسبة لنشوء دولة معينة في حين لا تكون له ذات الأهمية بالنسبة لدولة أخرى .

ثانياً : الاتجاه الذي يفرّق بين مفهوم الدولة و مفهوم السلطة السياسية و يعتبرون أن نشأة السلطة أو الحكومة موضوع مستقل بذاته ، و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك ثلاث صور لنشأة الدولة ، **وهي التالية :**

- **الصورة الأولى :** قد تنشأ الدولة عن توافر عناصر جديدة بشكل كلّي .
- **الصورة الثانية :** قد تنشا الدولة عندما يتم انفصال إحدى الدول عن الدولة الأم ، نتيجة لعدة عوامل .
- **الصورة الثالثة :** و تنشأ الدولة عن اتحاد دولتين أو أكثر في دولة واحدة جديدة تكون أكبر و أقوى من مجموعة الدول المكونة لها

خصائص الدولة : للدولة خاصيتين أساسيتين هما ، السيادة و الشخصية القانونية :

أولا : السيادة : تعني السيادة سلطان الدولة على الإقليم الذي تقوم عليه ، بكل ما يحويه من أشخاص و أموال ، يجعلها هذا السلطان تواجه الدول الأخرى ، و تعد كل دولة من الناحية النظرية ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي بغض النظر عن حجم الدولة و عدد سكانها و مساحتها وما يتوفر لديها من ثروات و يعد ذلك أساسا للمساواة في إطار المنظمات الدولية و للسيادة في الدولة ، باعتبارها السلطة العليا فيها ، مظاهر بارزة ، يمكن تقسيمها إلى : أ - السيادة القانونية ب - السيادة السياسية ج - السيادة الداخلية د - السيادة الخارجية

وظائف الدولة :

إن الدولة كظاهرة (سياسية - اجتماعية) قامت من أجل ممارسة السلطة و السيادة على كامل إقليمها المحدد ، وهي في إطار ذلك تعتمد على جملة من الحقوق و الواجبات تجاه مواطنيها ، ما يرتب جملة من المهام أو الوظائف التي يجب أن تقوم بها و يعتمد استقرار و استمرار الدولة على مدى إمكانية السلطة السياسية فيها بأداء وظائفها على الوجه المطلوب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

و تعد مسألة وظائف الدولة من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات البشرية حتى و إن اختلفت تبعا لجملة من المعطيات التي من أهمها : (التوجه الفكري للدولة و التوجه الاستراتيجي و الظروف الخاصة و المعطيات الدولية و الإقليمية ... الخ .

فقد رأى (أفلاطون) أن للدولة ثلاثة وظائف أو مهام رئيسية : (مهمة الحكم و الدفاع عن الدولة و المهمة الإنتاجية).

أما (توما الاكويني) فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة أي حماية الدولة و تأمين الجماعة من أي خطر داخلي أو خارجي اضافة للتشريع و العدل و فرض القانون .

أما (الإمام الغزالي) فقد أشار إلى أن من أهم وظائف الدولة : (تحقيق الأمن و الطمأنينة و تحقيق العدل بين الأفراد و تحقيق حياة فاضلة و كريمة لهم).

أما (الإمام ابن تيمية) فيرى وظائف الدولة في الاسلام تتمثل في (الوظيفة المالية ، وظيفة إقامة العدل ، وظيفة الجهاد ، وظيفة إعداد المواطنين و توظيفهم ، وظيفة تنظيم حرية الأفراد في التملك و العمل ، الوظيفة الدينية و الخلقية بنشر العقيدة و إزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق).

ورغم اختلاف الوظائف من دولة إلى أخرى فإن العلماء المتخصصين اتفقوا على بعض التصنيفات لتلك الوظائف ، **ومنها :**

أولا : وظائف تقليدية للدولة و تنقسم إلى :

١- **وظائف أساسية** : أي تلك الوظائف التي لابد للدولة من القيام بها ، ولا يمكن لها أن تمتنع عن تأديتها ، و يذهب البعض إلى تسميتها بالوظائف السياسية ، وهذه الوظائف ثلاث هي :

-**وظيفة الأمن** : و تتمثل في حماية أرواح الأفراد و ممتلكاتهم و بث الطمأنينة و السلام و احترام حقوق المواطنين و الرعايا و تكريس المساواة في الحقوق و الواجبات لأفراد الشعب و للدولة تطبيق القوة المشروعة لضمان ذلك على أن تنشئ المؤسسات القانونية التي تتولى هذا الشأن .

-**وظيفة الدفاع** : أي الدفاع عن نفسها و رد أي عدوان خارجي عن طريق إيجاد جيش مسلح و مجهز لحماية حدودها و حماية استقلالها و سيادتها و الحفاظ على كرامتها .

-**وظيفة العدالة** : و تتمثل في إقامة العدالة بين المواطنين بصون مصالحهم و الفصل في منازعاتهم عن طريق جهاز للقضاء .

٢- **الوظائف الثانوية :** فهي تلك الوظائف المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التي تتطلب تدخل الدولة من أجل رفاهية الأفراد و سعادتهم .

ثانيا : وظائف مستحدثة للدولة :

وهذا الجانب يركز على ما يسمى بالوظائف القانونية ، المتمثلة في الوظائف (التشريعية و التنفيذية و القضائية) التي تضطلع بها الدولة و يعود ذلك إلى الرأي الذي ساد الفكر السياسي منذ أواخر القرن (١٨ م) حيث كانت أوروبا تعيش عصر التنوير و الخروج من ظلمات العصور الوسطى التي ساد خلالها الجهل و الاستعباد و الإقطاع ، وضاع حق الأفراد أمام الكهنة و رجال الدين ، خاصة في عهد الكنيسة الكاثوليكية و نظام العبودية و نظام الإقطاع ، فكان هذا التطور نوعا من تحرر الأفراد و تحقيق جانب كبير من طموحاتهم .

مفهوم التنشئة السياسية في علم الاجتماع السياسي

مفهوم التنشئة :

تعد التنشئة السياسية جزءا من التنشئة الاجتماعية ، لذا فإنه لابد من تناول مفهوم التنشئة الاجتماعية ، فالسلوك السياسي للأفراد هو أحد نتائج دراسة التنشئة الاجتماعية .

التنشئة الاجتماعية : Socialization :

على الرغم من أن الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته حديثا (بالتنشئة) ليس وليد الفكر الحديث ، فقد أهتم إفلاطون و أرسطو و مفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح ، إلا أن المعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن ، يرجع استخدام المصطلح إلى نهاية العقد الثالث و بداية العقد الرابع من القرن العشرين ، ففي عام ١٩٤٠ استخدم كل من (أوجبرن و نيمكوف) مصطلح التنشئة في كتابها (علم الاجتماع) و زاد تداول الكلمة و بدأت تشق طريقها من خلال بحوث و مؤلفات علماء النفس و الاجتماع و السياسة .

و التنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع ، حيث إنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد.

تعريف التنشئة الاجتماعية : بشكل عام

تعريف البروفيسور (ميتشيل) بأنها : عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه ، بحيث يصبح متدربا على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي .

وقد عرفها (مدكور) بأنها : إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائنا اجتماعيا و عضوا في مجتمع معين .

و الاسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد ، فهي تستقبل المولود وتحيط به و تروضه على آداب السلوك الاجتماعي ، و تعلمه لغة قومه و تراثهم الثقافي و الحضاري من عادات و تقاليد و سنن اجتماعية وتاريخ قومي ....الخ ، و يتحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بأدواره التي يتطلبها وضعه كعضو في المجتمع حتى ينشأ عضوا صالحا من أعضاء المجتمع

التنشئة السياسية : Political Socialization

و يعرفها (ريتشارد داوسن) على المستوى الفردي بأنها : تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة و معارفه و مشاعره و تقييماته البيئية و محيطه السياسي ، كما إن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسيا ، و خلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات و مشاعر و معتقدات متنوعة تساعده على فهم و تقييم البيئة السياسية المحيطة به ، و تعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة ، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية و الثقافية و الدينية .

وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة و يطورها ويصبح من خلالها واعيا بالنسق السياسي و الثقافة السياسية و مدركا لها .

و التنشئة السياسية هي : ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح المواطن (كائنا سياسيا) يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين ، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق ، و يتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد و طبيعته و معاييره و درجة المرونة و الانفتاح فيه .

مؤسسات التنشئة السياسية :

تتعاون جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية و تتكامل لغرس وزرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع ، و تربيهم سياسيا تربية علمية و عملية ، تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع ، وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم و تحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة ، وبما يحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية ، التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة و المصلحة المشتركة بين المجتمع و الدولة .

ومن أهم مؤسسات التنشئة السياسية : (الأسرة ، المدرسة ، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، وسائل الإعلام..الخ)

١- الأســــــــرة :

يتفق الجميع على أن الأسرة تعد من أهم وسائل التنشئة السياسية ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق . و الأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في أفكار و مواقف و سلوكيات و أخلاقيات الفرد ، فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية و اجتماعية و وطنية ، إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع و يعترف بها و تصب في عقله النظام القيمي و الديني للمجتمع ، و توجه سلوكه و تصرفاته في خط معين يتماشى مع مُثل و مقاييس المجتمع ، كما أنها تنمي مهاراته و خبراته و تجاربه و تدربه على إشغال أدواره الاجتماعية و أداء مهامها و التزاماتها بصورة متقنة و جيدة ، وهي تشبع حاجاته العاطفية و الانفعالية و تنظم علاقاته الداخلية مع بقية أفراد الأسرة و تحافظ عليه من الأخطار الخارجية التي تداهمه . معتمدة على عاملين أساسيين هما :

أولا : سهولة وصولها الى الأشخاص المراد تنشئتهم .
ثانيا: قوّة الروابط التي تربط بينها و بين أفرادها .

٢- المــدرســة :

و يقصد بالمدرسة في هذا المجال ، تلك المؤسسة التي يقيمها المجتمع لغرض التربية و التعليم واضعين في الاعتبار (المبنى و المعلّم و الكتب و المناهج التعليمية و وسائل الإيضاح التعليمية و جميع النشاطات الصفية و اللاصفية التي تتولى المدرسة مسئوليتها) .

و بما أن المدرسة تمثل عاملا مهما من عوامل التنشئة السياسية و الاجتماعية ، فإنها تعمق من شعور الانتماء للمجتمع ، و تساهم في بناء شخصية الفرد و تثقيفه عن طريق فهم العادات و التقاليد و تجعله عضوا مشاركا في المجتمع و تلعب المناهج التدريسية و النشاطات الرياضية و الاجتماعية دورا هاما في تثقيف الطالب اجتماعيا و سياسيا ، فالمنهج المدرسي و النظام التربوي يلعبان دورا أساسيا في تدعيم القيم الاجتماعية و السياسية في المجتمع ، **كما أن النظام التربوي** يحافظ على التراث الشعبي و الوطني و يحفظه للمستقبل ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه للمساهمة في عمليات التمدن و التحديث الذي يطمح له أفراد المجتمع .

٣- الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية :

فالأحزاب السياسية هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع وفي بنية و فعاليات و تقدم المجتمع و نهوضه .

لكن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في منافسة بعضها مع البعض الآخر في استلام مراكز الحكم وممارسة السلطة ، للسيطرة على أمور و مقدرات المجتمع ، و ينبغي أن تعبر الأحزاب السياسية في المجتمعات عن آمال شعوبها و تطلعات مجتمعاتها ، فتعمل هذه الأحزاب السياسية على " وضع استراتيجيات للتنمية و التخطيط " لتطوير مجتمعاتها و تغيير تصوراتها أو عاداتها الفكرية ، سواء بتعديل الوضع التقليدي السائد و تبديله بما هو أفضل. وعلى هذا الأساس يحدد كل حزب برنامجا يميزه عن غيره من الأحزاب ، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمل على حل المشكلات الجماهيرية الراهنة .

أما فيما يتعلق بالحركة الاجتماعية : فإن الباحثين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية ، قد لفت أنظارهم ظاهرة التغير التي أصبحت الآن تحظى باهتمام المتخصصين

في علم الاجتماع السياسي ، إذ تبلور مفهوم (الحركة الاجتماعية) ليشير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية و السياسية في المجتمع ، فكل جماعة أو صفوة سياسية أو ثقافية و كل حزب يسعى إلى أن يجعل من بنائه (حركة) قومية أو عالمية .

و تعني الحركة الاجتماعية في معناها البسيط : قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغيرات معينة في النظام الاجتماعي القائم ، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر ، وقد تتطور الحركة الاجتماعية و تجذب إليها أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية ، و الحركة الاجتماعية تختلف عن التجمعات الاجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة ، وذلك من حيث العدد و التنظيم و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، كما إنها تختلف أيضا عن الأحزاب السياسية ، إن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائما لممارسة الحكم ، فضلا عن أنها في الغالب ينقصها " التنظيم " الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط و الأحزاب السياسية .

لذلك فإن الحركة الاجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنم عن قيم و مبادئ وتغرس سلوكيات لدى المواطنين ، مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم و المبادئ لدى منتسبيها ، ما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في تنشئتهم السياسية ، وذلك بما يخدم مصلحة تنمية المجتمع و التحول به نحو الأفضل .

٤- وسائل الإعلام :

من المتعارف عليه بأن وسائل الإعلام قد أصبحت في العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم و الفعالية ، وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت الدول الصناعية المتقدمة ، مما يجعلها أكثر مصادر التنشئة خطورة ، و ذلك تبعا لاستغلالها (سلبا أو إيجابا) مما جعل الحكومات تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الذي تريده ، وبما يحافظ على الإبقاء على النظام القائم و البناء الاجتماعي الراهن ، وهي تتفاوت ما بين (مقروءة و مسموعة و مرئية).

و نخلص إلى أن الدول و المجتمعات يمكنها أن تعتمد على وسائل الإعلام للمساهمة في التنشئة السياسية و تستخدم وسائل الإعلام في الدول لتأدية عدة مهام منها :

١. تستخدم وسائل الإعلام في زيادة شعور المواطنين بالانتماء الى الامة .
٢. غرس الرغبة في التغيير و زيادة آمال الجماهير ، حيث أن وسائل الإعلام تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقا جديدة للتفكير و السلوك .
٣. تشجيع الجماهير على المساهمة و نقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة .

مفهوم الصفوة في علم الاجتماع السياسي

مفهوم الصفوة :

الصفوة أو النخبة من المواضيع المهمة التي أهتم بها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة و التحليل ومرد ذلك إلى الأهمية التي يكتسبها مفهوم الصفوة عند الحديث عن مجالات علم الاجتماع السياسي و خاصة أن موضوع الصفوة أيضا يتداخل مع دراسة الطبقات الاجتماعية.

إن التركيز الحديث نسبيا على استخدام مفهوم الصفوة ، لا يعني بأن مضامينه لم ترد في الفكر الاجتماعي و السياسي القديم ، فقد أشارت أدبيات الفكر الاجتماعي بأن معناه قد تردد منذ زمن بعيد ، حين توجه الاهتمام إلى دراسة طبيعة المجتمع الإنساني ، و العلاقة القائمة بين الجماعة الحاكمة التي تملك السلطة وبين الجماهير المحكومة ، وهل أن النظام السياسي القائم يعبرّ عن إرادة تلك الجماهير .

فمنذ ظهور الفكر الاجتماعي و السياسي اليوناني القديم نجد أن إفلاطون قد أهتم بهذه المسائل ، و كذلك فعل تلميذه أرسطو ، و رغم إن مصطلح نخبة بشكله الحالي لم يتم تناوله ، إلا في عصور متأخرة ، إلا أنه كمفهوم يشير إلى امتلاك القوة و استخدامها بالشكل الذي يمكن فيه تقسيم المجتمع إلى طبقات تكون إحداها تشغل رأس الهرم الاجتماعي و السياسي ، وذلك ما فعله إفلاطون عندما قسم المجتمع بشكل صارم إلى ثلاث طبقات ، وهي (الحكام و الجند و العامة) و أشار إلى أن طبقة الحكام يجب أن تتكون من الفلاسفة و الحكام الذين تتوافر فيهم أسمى النزعات وهي نزعة العقل و الحكمة ، وقد توالت استخدامات مفهوم النخبة بعد ذلك على يد ماركس ، ومن ثم كان أبرز روادها كل من باريتو و موسكا و ميشيلز وصولا إلى رايت ميلز و داهل .

تعريف الصفوة :

- يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن الصفوة و التي يطلق عليها أحيانا علية القوم أو الأعيان ، بأنها : أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما ، و أن الانتساب إلى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات .

- كما تعرف الصفوة بأنها : فئة قليلة داخل المجتمع ، لها مكانتها الاجتماعية العالية ، و تؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى .

- و الصفوة مصطلح يشير معناه العام إلى : جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين .

- أما (بوتومور) فيرى أن الصفوة عبارة عن : جماعات وظيفية و مهنية بصورة أساسية تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع .

أنواع الصفوة بشكل عام : يشير مصطلح الصفوة إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس ، حيث أن الصفوة تضم البارزين و المتفوقين بالقياس إلى غيرهم ، ما يجعلهم قادة في ميدان معين ، بذلك يمكن أن نشير إلى صفوة سياسية و صفوة في العمل و صفوة في الفن أو الرياضة و صفوة علمية و صفوة اقتصادية إلى غير ذلك من الميادين .

الصفوة : لمحة تاريخية :

لم يستخدم مصطلح النخبة إلا في القرن السابع عشر ، وكان استخدامه لوصف سلع ذات تفوق معين ثم توسع استخدامه فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة ، كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء و يذهب " بوتومور " إلى أن أول استعمال معروف لكلمة النخبة في اللغة الإنجليزية يرجع إلى سنة ١٨٢٣م ،

حيث كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة ، غير أن هذا المصطلح لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات السياسية و الاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن (١٩م) ولم يشتهر في بريطانيا و أمريكا إلا في أوائل القرن (٢٠م) خاصة عندما أنتشر عبر نظريات النخبة ، وقد أستخدم مصطلح الصفوة السياسية و بشكل أساسي عبر كتابات " باريتو " سنة ١٩٣٠م ، كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي و الاجتماعي منذ القرن (١٩م) خصوصا في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الأجهزة البيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ذات الطبيعة السيادية .

التوجهات النظرية في موضوع الصفوة عند بعض العلماء :

فلفريدو باريتو : (1848 – 1923) :

تعد الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع الإيطالي " باريتو " من أهم التوجهات النظرية التي جاء بها العلماء حول ظاهرة الصفوة ، باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تؤثر بشكل كبير في الحياة الاجتماعية و السياسية لأفراد المجتمع .

لقد أكد باريتو على وجود الطبقات في المجتمع ، بل وجعل ذلك أمرا محتوما ، وفي مقابل ذلك فإنه يشير إلى ضعف في الآراء و النظريات التي تدعو إلى الديمقراطية و المساواة و الحرية على أساس أنها بعيدة عن الواقع ، حيث أن اللامساواة و عدم وجود حرية و ديمقراطية تامة ، أمرا طبيعيا تعكسه الحقائق الواقعة التي أكدها من خلال تحليلاته السيكولوجية .

وقد أطلق باريتو على الصفوة الحاكمة اسم (الطبقة الحاكمة) و ذلك تمييزا لها عن الصفوة غير الحاكمة ، وقد اتفق مع " موسكا " على أن الصفوة تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع ، وهذه الأقلية من الأفراد تمتلك من الثروة و القدرة و المواهب ما يجعلها تختلف و تتميز عن الآخرين الذين هم خارج صفوفها .

لقد توصل " باريتو" إلى صياغة نظريته عن (دورة الصفوة) من خلال دراسته المستفيضة للتغير الاجتماعي ، و يذهب باريتو إلى أن الصفوة تتألف من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجال تخصصهم ، و أن هناك فئتان أساسيتان من الصفوة هما : (الصفوة الحاكمة التي بيدها السلطة السياسية و الصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أفراد لديهم القدرة إلا أنهم ليسوا في مراكز قوة تمكنهم من ممارسة السلطة السياسية) و يذهب باريتو إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين السابقين في شغل مراكز القوة السياسية .

وبذلك فإن باريتو قسم المجتمع إلى طبقتين : الطبقة العليا (الصفوة) و التي بدورها تنقسم إلى قسمين وهما : الصفوة الحاكمة و الصفوة غير الحاكمة و الطبقة السفلى أو اللاصفوة من المجتمع .

غيتانو موسكا (1858 – 1941) :

وهو أول من أقام تمييزا منهجيا بين (الصفوة) و الجماهير رغم أنه قد استعان بمصطلحات أخرى ، و أنه أول من حاول إقامة علم سياسة جديد على هذا الأساس ، وقد وردت أفكار موسكا هذه في كتابه (الطبقة الحاكمة) الذي نشر سنة ١٨٩٦م وقد تركزت تلك الأفكار على تفنيد ما جاءت به الماركسية في أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتاريخ ، و أن العامل الطبقي سيزول عندما تسود الشيوعية.

و يشير موسكا إلى أن (الصفوة لاتصل إلى وضعها نتيجة لسيادة اقتصادية ، و أن التغير السياسي و الاجتماعي كان نتيجة لتغير و دوران الصفوة ، بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية) .

و موسكا مثله في ذلك مثل باريتو ، انطلق من التصور الأساسي لفكرة تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين : تمثل إحداها الأقلية و تمثل الأخرى الأكثرية و يرجع مصدر قوة الصفوة في نظر موسكا إلى قدراتها التنظيمية و امكاناتها المتميزة على صعيد تنظيم نفسها بصورة كاملة و شاملة في مواجه الأغلبية (الجماهير) التي تفتقد تلك الامكانات ، و بذلك يفسر موسكا حكم الأقلية للأغلبية .

روبرت ميشيلز :

تعد تحليلات ميشيلز أساسا ملائما لقضية مهمة أثارها أصحاب نظرية الصفوة و المتمثلة في حاجة التنظيم الاجتماعي المستمرة إلى الصفوة ، حيث أجرى دراسة شاملة للنزعات الأوليجاركية (حكم الأقلية) في الأحزاب السياسية معتمدا على تحليل تاريخ الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي الذي يعتبر حزب الطبقة العاملة و ملتزم بالديمقراطية ، وقد انتهى ميشيلز من دراسته هذه إلى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة أدت إلى ظهور النزعة الأوليجاركية داخل المنظمات :

(١- خصائص التنظيم ذاته ٢- سمات القادة ٣- سمات الجماهير)

لقد عالج ميشيلز موضوع الصفوة معالجة مختلفة ، تتعارض مع ما قدمه كارل ماركس من تفسير للتاريخ ، وقد جاءت أفكاره هذه في مؤلفه (الأحزاب السياسية) وعلى الرغم من أن ميشيلز قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي ، متفقا في ذلك مع ماركس ، إلا أنه أوضح بأن هناك عوامل و قوى عديدة تحدد مصير الديمقراطية و الاشتراكية ، تتمثل في طبيعة الإنسان و نوعية الصراع السياسي ، فضلا عن شكل التنظيم .

إضافة إلى أن ميشيلز يعتقد أن الأحزاب السياسية ، مهما كانت توجهاتها و مسمياتها ، فإنه يوجد بها اتجاهات أو ليجاركية ، تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى لتحقيق أهداف محددة ، أي أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم في التنظيمات السياسية ، مبتعدة عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية .

وقد أدى تعدد المتناولين بالدراسة و البحث لموضوع (الصفوة) إلى تعدد التعريفات الخاصة بها و نتج عن ذلك تعدد المفاهيم بشكل يجعل حدودها غير واضحة ، لهذا يميل بعض الباحثين إلى أن تعريف الصفوة يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية وهي :

١- وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص و الصفات ما يميزها عن الآخرين .
٢- أن الصفوة ظاهرة جماعية ، فلا يطلق الاصطلاح على شخص واحد فقط .
٣- أن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار و التأثير على الآخرين .
٤- أن الصفوة مفهوم نسبي ، بمعنى أنها تمارس تأثيرها و نفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية و بقدرة أكبر على التأثير و النفوذ .

تعريف النظام السياسي في الإسلام :

النظام السياسي الإسلامي هو : نظام الحكم و كيفية اختيار الحاكم و حقوقه و واجباته و حقوق و واجبات المحكوم و العلاقة بين الحاكم و المحكوم و العلاقة بين الدول في حالتي السلم و الحرب وفق الشريعة .

مصادر النظام السياسي في الإسلام :

أولاً : مصادر عامة :

وهي المصادر التي تضمنت النظام السياسي بشكل عام دون إفراد كتب متخصصة فيه :

١. المصدر الأساسي هو القرآن الكريم ففيه آيات عدة تتحدث عن النظام السياسي ، لذا فإن علماء التفسير تحدثوا عنها و شرحوها. مثل قول الله تعالى : ((و إن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم و احذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك)) المائدة:٤٩ و قوله سبحانه : ((وشاورهم بالأمر)) آل عمران : ١٥٩

٢. كتب الحديث و السيرة النبوية : السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع و أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم و أفعاله و تقريراته ، مادة أساسية في النظام السياسي . وكذلك سيرته في حال السلم و الحرب و الصلح و العدل بين الناس و المساواة .

٣. كتب الفقه : الأصل أن جميع أحكام النظام السياسي تكون ضمن مباحث الفقه الإسلامي ، مثلاً : الماوردي بحث مباحث الأحكام السلطانية في كتابه " الحاوي الكبير " ثم أفرده في بحث مستقل .

٤. كتب العقيدة : تحدثت عن الإمامة الكبرى و حق الطاعة و تحريم الخروج على ولي الأمر ، و غيرها .

٥. كتب التاريخ و الأدب : التاريخ مثل: البداية و النهاية لابن كثير . و كتب الأدب مثل : صبح الأعشى للقلقشندي كل هذه الكتب تحتوي تاريخ الخلفاء و رسائلهم و رسائل العلماء .

ثانياً : مصادر خاصة :

وهي المصادر المتخصصة في النظام السياسي الإسلامي :

ومن هذه الكتب : الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، لأبي الحسن الماوردي و السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .

خصائص النظام السياسي في الإسلام :

من أهم هذه الخصائص :

١. الربانية : أي أن مصدرها من الله تعالى ، ومن ثمار هذه الربانية : (العصمة من التناقض الاحترام و سهولة الانقياد التحرر من عبودية الإنسان للإنسان) .

٢. ربانية الوجهة : أي أن السياسي هدفه تحقيق العبودية لله تعالى . لأن المسلم حياته كلها لله قال تعالى : (قل إن صلاتي و نسكي و محياي لله رب العالمين ، لا شريك له و بذلك أمرت و أنا أول المسلمين).

٣. الشمول : أي أن هذا النظام شامل ، فيشمل الحاكم و المحكوم وكل ما يتعلق بهما ، وما ينظم الدولة بغيرها من الأمم الأخرى .
٤. العالمية : أي أنه صالح لكل العالم لأن مصدره من الله تعالى .

٥. الوسطية : أي أنه وسطي ، فلا هو نظام ديكتاتوري مُفرِط ، ولا نظام ديمقراطي مُفَرِّط .
٦. الواقعية : أي أنه واقعي و قابل للتطبيق قال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

و الواقعية في النظام السياسي الإسلامي تعني أمور :

١- أن أنظمته قابله للتطبيق في الوقع.
٢- النظر للحاكم و المحكوم على أن كل منهما بشر له حقوق و عليه و اجبات .

تعريف الخلافة :

الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين و سياسة الدنيا .
المقاصد الشرعية للخلافة : ١- إقامة الدين . ٢- سياسة الدنيا بالدين .
حكم نصب الخليفة : واجب بإجماع الأمة. قال صلى الله عليه وسلم : (ومن مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية)

قواعد النظام السياسي في الإسلام :

القاعدة الأولى : الحكم لله

الحاكمية اسم مصدر من الفعل الماضي (حكم) بمعنى (قضى) ومنه (حكم بالأمر حكما) أي : قضى به. و يقال : حكم له ، و حكم عليه ، و حكم فيه .

وعلى هذا فمعنى كون (الحاكمية لله) أي أن : بيده القضاء في شؤون عباده ، و أنه صاحب الحكم فيهم ، وله حق التشريع لهم ، وهو مصدره ، ولا يحق لهم ولا لأحد منهم أن يشرع غير شرعه تعالى ، أو يأمر أحدًا باتباع شرع غير شرع الله تعالى ، و يأتمر هو بشرع غير شرع الله جل و علا . (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ)

القاعدة الثانية : العدل و المساواة

" المساواة هي أساس العدل !! ولذا كانت مبدأً عاماً يطبق على الرعية داخل الدولة و بين الشعوب على الصعيد الدولي ، كركن أساسي من سياسة الإسلام الخارجية ، دون حيف أو محاباة أو تمييز بلون أو عنصر أو لغة أو اختلاف دين .

قال تعالى { وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا } فالناس في الإسلام كلهم سواسية و العدل و المساواة في الإسلام حق من حقوق الأفراد ، لا ينازعهم فيه أحد و واجب على الدولة حماية هذا الحق ، حيث جاءت نصوص القرآن الكريم و السنة النبوية و عمل الصحابة وعامة المسلمين للتوكيد على مبدأ العدل .

القاعدة الثالثة : الشورى

هي في اللغة من الفعل (شار) بمعنى (جنى) يقال : شار العسلَ ، بمعنى جناه ، ومنه (المشورة و الشورى و الشورة) وهي طلب رأي الغير في أمر من الأمور.
و الشورى في الاصطلاح هي : استعراض آراء أهل الاختصاص في واقعة معينة ، و اختيار أصلحها بحسب شرع الله تعالى و سنة نبيه .

فائدة الشورى و أهميتها :

١. الشورى هي أساس الحكم في الإسلام ، وهي من أبرز خصائصه ، و عليه فهي إحدى القواعد الأساسية التي تضفي على نظام الحكم مشروعيته من وجهة نظر التشريع الإسلامي .

٢. كما أنها مظهر عظيم من مظاهر حرية التعبير عن الرأي في كل أمر يتعلق بالجماعة.

٣. الشورى طريق من طرق تحقيق الألفة و المحبة بين أفراد الجماعة ، نظرًا لما يشعره كل فرد من أهميته عندما يطلب منه المشاركة في كل ما يتعلق بأمر الجماعة .

٤. إن الشورى تدرب العقول على سبر الأمور و تفحصها و تمحيصها و معرفة غثها من سمينها عن طريق النظر في الأمور المطروحة على الناس للنظر فيها.

٥. كما أنها تعلم الأفراد على العطاء وعلى الانتماء لجماعتهم و وطنهم ، كما تعلمهم تحمل المسؤولية تجاه هذه الجماعة. ...الخ

٦. أن الله سبحانه و تعالى سمى سورة من سور القرآن الكريم باسمها و قرن الشورى بركنين أساسيين من أركان الإسلام وهما : الصلاة و الزكاة ، فقال تعالى { والذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون } (الشورى ٣٨)

الشورى واجبة في الإسلام لما يلي :

قال تعالى (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على اللـه إن اللـه يحب المتوكلين) فقد أمر الله نبيه محمد بالشورى وهو معصوم بالوحي ، لذا فالشورى أكثر وجوباً بالنسبة لغيره .

قد اختلف فقهاء السياسة الشرعية المسلمون حول إلزام الشورى لرئيس الدولة ، هل يجب عليه العمل برأي أهل الشورى أم يعمل برأيه الخاص على قولين :

١. إذا كان رئيس الدولة مجتهدًا فهو مخير إن رأى أن يأخذ برأي أهل الشورى أم برأيه .
٢. اذا لم يكن الرئيس مجتهدًا فليس له إلا الالتزام بما يراه أهل الشورى .

مجالات الشوى في الإسلام :

١- الشورى العامة : و تكون في الأمور خطيرة الشأن و التي تتعلق بالصالح العام للدولة ، وذلك مثل الاستشارة في الحرب أو عقد معاهدة مع دولة ما أو اختيار نظام الحكم في الدولة و تعيين رئيس الدولة أو عزله ، وكذلك محاسبته الخ

٢- الشورى الخاصة : وهي ما كان من أمور التشريع الدقيقة التي تتطلب مختصين في كل مجال على حدة ، بحسب الواقعة المعروضة.

شروط الشورى :

وضع الفقهاء المسلمون شروطاً يجب أن تتوفر في أي شخص يفترض فيه أن يكون من أهل الشورى ، وهذه الشروط بمثابة ضمانات و ضوابط ، تجعل هذا الشخص أهلاً لأن يستشار ، و تضمن أن يؤدي هذه المهمة على الوجه المطلوب ، وهذه الشروط هي :

١. التكليف و البلوغ : وهو أن يكون الشخص مسلماً : لأنه لا يصح أن يستشار في أمور المسلمين من هو ليس بمسلم . وغير البالغ لم يصل إلى درجة من الخبرة و الدراية .

٢. العلم : فلا بد لمن يكون من أهل الشورى أن يكون لديه علم في الأمور التي يختص فيها حتى تكون مشورته على حق و صواب .

٣. العدالة : فالعدالة حاجز نفسي يمنع المستشار من الخطأ و الزلل ، وكذلك يمنعه من الغش و الخيانة .
٤. ألا يزكي المرشح نفسه ، و ألا يطلب أن يكون مستشاراً : لأن ذلك دليل على حبه للسمعة و المنصب و شك في إخلاصه .

القاعدة الرابعة : الطاعة لولي الأمر

الطاعة في اللغة : الانقياد و الموافقة ، وهي اسم من (الطوع) مصدر (طاع له) أي : لان و انقاد
و الطاعة في الاصطلاح : هي موافقة ولي الأمر و الانقياد له بقدر انصياعه لشرع الله تعالى .

إن طاعة الحاكم واجبة في الشريعة الإسلامية ، فهي من صميم عقيدة المسلم الذي يطيع الحاكم لا لذاته ، بل يطيعه لأنه يقيم شرع الله عز وجل ابتغاء الأجر و الثواب منه تعالى و الأدلة على ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ). ومن السنة النبوية فقد روى أصحاب الحديث في هذا الباب مجموعة كبيرة منها : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: " من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني)

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله (و الطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة)

حكم الطاعة لولي الأمر :

ينظر فقهاء السياسة الشرعية إلى أن تنصيب رئيس للدولة الإسلامية هو واجب شرعي ، ولا قيام للدولة إلا به ، و مما يؤيد ذلك أن وظيفة رئيس الدولة هي حراسة الدين و سياسة الدنيا به .

و بناء على ما سبق من أدلة مشروعية الطاعة ، يتضح لنا أن طاعة الحاكم واجب على رعيته ، و أن أمره نافذ فيهم ، يكاد هذا الوجوب يكون بمنزلة وجوب الصلاة و الزكاة .

حدود الطاعة لولي الأمر :

في الشريعة الإسلامية لا طاعة مطلقة إلا لله تبارك و تعالى ، ذلك لأنه هو صاحب التشريع و الحكم و صاحب الأمر و النهي و عليه ، فشرعه مطاع طاعة مطلقة .
إن طاعة الحاكم ليست مطلقة ، وهذا مجمع عليه عند علماء المسلمين. ، و إنما هي منوطة بمدى التزامه بشرع الله تعالى عند قيامه بمهام منصبه ، فإذا لم يلتزم بشرعه فلا سمع له ولا طاعة ، ذلك لأنه فقد ما يوجبها له .

النظـام الأسـاسي للحـكم ١٤١٢هـ الرقـم : أ / ٩٠ التاريخ : ١٤١٢/٨/٢٧هـ

بعون الله تعالى نحن فـهد بن عبد العزيـز آل سـعود ملك المملكة العربيـة السعوديـة
بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ، و نظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات ، و رغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها . أمرنا بما هو آت :

أولاً – إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.
ثانياً – يستمر العمل بكل الأنظمة و الأوامر و القرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدل بما يتفق معه.
ثالثاً – يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية و يُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

النظـام الأسـاسـي للحـكم و يشتمل على عدة أبواب :

الباب الأول : المبـادئ العـامـة
الباب الثاني : نظام الحكم
الباب الثالث : مقومات المجتمع السعودي

الباب الرابع : المبادئ الاقتصادية
الباب السادس : سلطـات الدولـة
الباب الثامن : أجهـزة الرقـابة
الباب الخامس : الحقوق و الواجبات
الباب السابع : الشـؤون المـالية
الباب التاسع : أحـكام عـامة

ثم صدر مرسوم ملكي برقـم : م / ٢٣ التاريخ : ٢٦/٨/١٤١٢هـ ينص على :

إن كلمة (النظام) الواردة في المادتين التاسعة عشرة و العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ و تاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ لا تشمل الأنظمة التالية :

(النظام الأساسي للحكم ، نظام مجلس الشورى ، نظام مجلس الوزراء ، نظام المناطق المقاطعات) و أن يقوم مجلس الوزراء بإعادة النظر في ترتيب جهاز الدولة و إصدار النظام الأساسي للحكم و نظام مجلس الشورى و نظام المناطق بأوامر ملكية باعتبارها أنظمة أساسية .

الباب الأول : المبـادئ العـامـة :

المادة الأولى : المملكة العربية السعودية ، دولة إسلامية ، ذات سيادة تامة ، دينها الإسلام ، و دستورها كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، و لغتها هي اللغة العربية ، وعاصمتها مدينة الرياض .

المادة الثانية : عيدا الدولة ، هما عيدا الفطر و الأضحى ، و تقويمها ، هو التقويم الهجري .

المادة الثالثة : يكون علم الدولة كما يلي :
لونه أخضر ، عرضه يساوي ثلثي طوله . تتوسطه كلمة : (لا إله إلاَّ الله محمد رسول الله) تحتها سيف مسلول ، ولا ينكس العلم أبداً ، و يُبين النظام الأحكام المتعلقة به .

المادة الرابعة : شعار الدولة سيفان متقاطعان ، و نخلة وسط فراغهما الأعلى ، و يُحدد النظام نشيد الدولة و أوسمتها .

الباب الثاني : نظـام الحـكم :

المادة الخامسة : نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ، ملكي .

- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود و أبناء الأبناء ، و يُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى و سنة رسوله صل الله عليه و سلم .
- تتم الدعوة لمبايعة الملك و اختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة .
- يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد ، وما يكلفه به الملك من أعمال .
- يتولى ولي العهد سلطات الملك عند و فاته حتى تتم البيعة .

المادة السادسة : يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى ، و سنة رسوله ، وعلى السمع و الطاعة في العسر و اليسر و المنشط و المكره.

المادة السابعة : يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى ، و سنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام و جميع أنظمة الدولة .

المادة الثامنة : يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل و الشورى و المساواة وفق الشريعة الإسلامية.

الباب الثالث : مقومـات المجتمـع السعودي :

المادة التاسعة : الأسرة ، هي نواة المجتمع السعودي ، و يُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية ، وما تقتضيه من الولاء و الطاعة لله و لرسوله و لأولي الأمر و احترام النظام و تنفيذه ، وحب الوطن و الاعتزاز به و بتاريخه المجيد .

المادة العاشرة : تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة و الحفاظ على قيمها العربية و الإسلامية و رعاية جميع أفرادها و توفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم و قدراتهم .

المادة الحادية عشرة : يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله و تعاونهم على البر و التقوى و التكافل فيما بينهم و عدم تفرقهم .

المادة الثانية عشرة : تعزيز الوحدة الوطنية واجب ، و تمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة و الفتنة و الانقسام .

المادة الثالثة عشرة : يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء و إكسابهم المعارف والمهارات و تهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم ، محبين لوطنهم معتزين بتاريخه .

الباب الرابع : المبـادئ الاقتصـادية :

المادة السادسة عشرة : للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين و المقيمين المحافظة عليها.

المادة السابعة عشرة : الملكية و رأس المال و العمل ، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي و الاجتماعي للملكة . وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية ، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة عشرة : تكفِل الدولة حرية الملكية الخاصة و حرمتها ، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً .

المادة الحادية و العشرون : تُجبى الزكاة و تُنفق في مصارفها الشرعية .

المادة الثانية و العشرون : يتم تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

الباب الخامس : الحقوق و الواجبات :

المادة الثالثة و العشرون : تحمي الدولة عقيدة الإسلام و تطبق شريعته و تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر ، و تقوم بواجب الدعوة إلى الله .

المادة الرابعة و العشرون : تقوم الدولة بأعمار الحرمين الشريفين و خدمتهما و توفر الأمن و الرعاية لقاصديهما ، بما يُمكِن من أداء الحج و العمرة و الزيارة بيسر و طمأنينة .

المادة الخامسة و العشرون : تحرِص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية و الإسلامية في التضامن و توحيد الكلمة ، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة .

المادة السادسة و العشرون : تحمي الدولة حقوق الإنسان ، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة و العشرون : تكفل الدولة حق المواطن و أسرته في حالة الطوارئ و المرض و العجز و الشيخوخة و تدعم نظام الضمان الاجتماعي و تشجع المؤسسات و الأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الثامنة و العشرون : تُيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه ، و تسن الأنظمة التي تحمي العامل و صاحب العمل

المادة الثلاثون : توفر الدولة التعليم العام و تلتزم بمكافحة الأمية.

المادة الحادية و الثلاثون : تعنى الدولة بالصحة العامة و توفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة الثانية و الثلاثون : تعمل الدولة على المحافظة على البيئة و حمايتها و تطويرها و منع التلوث عنها .

المادة الثالثة و الثلاثون : تُنشئ الدولة القوات المسلحة و تجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة و الحرمين الشريفين و المجتمع و الوطن

المادة الرابعة و الثلاثون : الدفاع عن العقيدة الإسلامية و المجتمع و الوطن على كل مواطن و يُبين النظام أحكام الخدمة العسكرية.

المادة الخامسة و الثلاثون : يُبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة السابعة و الثلاثون : للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام

المادة الثامنة و الثلاثون : العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي .

المادة الأربعون : المراسلات البرقية و البريدية و المخابرات الهاتفية ، وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام .

المادة السادسة و الثلاثون : تُوفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها و المقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام .

المادة الحادية و الأربعون : يلتزم المُقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها و عليهم مُراعاة قيم المجتمع السعودي و احترام تقاليده و مشاعره .

المادة الثانية و الأربعون : تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك و تُحدِيد الأنظمة و الاتفاقيات الدولية قواعد و إجراءات تسليم المُجرمين العاديين.

المادة الثالثة و الأربعون : مجلس الملك و مجلس ولي العهد ، مفتوحان لكل مواطن ، ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يُعرض له من الشؤون .

الباب السادس : سلطـات الدولـة :

المادة الرابعة و الأربعون : تتكون السلطات في الدولة من : (السلطة القضائية - السلطة التنفيذية - السلطة التنظيمية). و تتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها ، وفقاً لهذا النظام و غيره من الأنظمة ، و الملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة الخامسة و الأربعون : مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية ، كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم و يبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء و إدارة البحوث العلمية و الإفتاء و اختصاصاتها .

المادة السادسة و الأربعون : القضاء سلطة مستقلة ، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة و الأربعون : حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة و يُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة الخمسون : الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.

المادة الخامسة و الخمسون : يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام و يُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية و الأنظمة و السياسة العامة للدولة و حماية البلاد و الدفاع عنها.

المادة السادسة و الخمسون : الملك هو رئيس مجلس الوزراء و يعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء و يبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية و الخارجية و تنظيم الأجهزة الحكومية و التنسيق بينها ، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء و صلاحياتهم و أسلوب مساءلتهم و كافة شؤونهم و يُعدل نظام مجلس الوزراء و اختصاصاته وفقاً لهذا النظام .

المادة السابعة و الخمسون : يُعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء و الوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء و يعفيهم بأمر ملكي. يُعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء و الوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ، مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية و الأنظمة و السياسة العامة للدولة.

المادة التاسعة و الخمسون : يُبين النظام أحكام الخدمة المدنية ، بما في ذلك المرتبات و المكافآت و التعويضات و المزايا و المعاشات التقاعدية .

المادة الستون : الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية ، وهو الذي يُعين الضباط و يُنهي خدماتهم ، وفقاً للنظام .

المادة الحادية و الستون : يُعلن الملك حالة الطوارئ و التعبئة العامة و الحرب و يُبين النظام أحكام ذلك.

المادة الثانية و الستون : للملك إذا نشأ خطر يُهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها و مصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها ، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يُكفل مواجهة هذا الخطر و إذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.

المادة الثالثة و الستون : يستقبل الملك ، مُلوك الدول و رؤساءها و يُعين ممثليه لدى الدول و يقبل اعتماد ممثلي الدول لديه.

المادة الخامسة و الستون : للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

المادة السادسة و الستون : يُصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة و رعاية مصالح الشعب ، وذلك على الوجه المُبين بالأمر الملكي.

المادة السابعة و الستون : تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة و اللوائح ، فيما يُحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية و تُمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام و نظامي مجلس الوزراء و مجلس الشورى .

المادة الثامنة و الستون : يُنشأ مجلس للشورى و يُبين نظامه طريقة تكوينه و كيفية ممارسته لاختصاصاته و اختيار أعضاءه و للملك حل مجلس الشورى و إعادة تكوينه.

المادة السبعون : تصدر الأنظمة و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الامتيازات ، و يتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة الحادية و السبعون : تُنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية و تكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ، ما لم يُنص على تاريخ آخر.

الباب السابع : الشـؤون المـالية :

المادة الثانية و السبعون : أ- يُبين النظام أحكام إيرادات الدولة و تسليمها إلى الخزانة العامة للدولة.
ب- يجري قيد الإيرادات و صرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً.

المادة الثالثة و السبعون : لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمُقتضى أحكام الميزانية ، فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

المادة الرابعة و السبعون : لا يجوز بيع أموال الدولة أو إيجارها أو التصرف فيها إلاَّ بموجب النظام.

المادة السادسة و السبعون : يُحدد النظام السنة المالية للدولة و تصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي و تشتمل على تقدير الإيرادات و المصروفات لتلك السنة وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل

المادة التاسعة و السبعون : تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة و مصروفاتها و الرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة و الثابتة .

الباب الثامن : أجهزة الرقابة :

المادة الثمانون : تتم مراقبة الأجهزة الحكومية و التأكد من حسن الأداء الإداري و تطبيق الأنظمة. ويتم التحقيق في المخالفات المالية و الإدارية و يُرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء و يبين النظام الجهاز المختص بذلك ، و ارتباطه و اختصاصه .

الباب التاسع : أحكام عامة :

المادة الحادية و الثمانون : لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية من الدول و الهيئات و المنظمات الدولية من معاهدات و اتفاقيات .

المادة الثانية و الثمانون : مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام ، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم .
من أحكام هذا النظام ، إلاَّ أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام .

المادة الثالثة و الثمانون : لا يجري تعديل هذا النظام إلاَّ بنفس الطريقة التي تم بها إصداره .

ماهية علم الاجتماع السياسي ، المقدمة التعريف و النشأة ، المجالات ، الأهداف (١)

- المقدمة
- تعريف علم الاجتماع السياسي
- نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي
- مجالات علم الاجتماع السياسي
- أهداف علم الاجتماع السياسي

ماهية علم الاجتماع السياسي ، نشأة و تطور علم الاجتماع السياسي (٢)

- نشأة و تطور علم الاجتماع السياسي

ماهية علم الاجتماع السياسي ، المجالات ، الأهداف ، الخصائص (٣)

- مجالات علم الاجتماع السياسي
- أهداف علم الاجتماع السياسي
- خصائص علم الاجتماع السياسي

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي :

أولاً : الاتجاهات النظرية في العصور القديمة.

- الفكر السياسي الإغريقي (المسيحي) القديم .
- الفكر السياسي الاسلامي

الاتجاهات النظرية الحديثة و المعاصرة في علم الاجتماع السياسي :

- الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة .
- نظريات العقد الاجتماعي .
- الاتجاهات النظرية في العصر الحديث .

مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي :

- **الاتجاهات المنهجية التقليدية :**

- المنهج الفلسفي
- المنهج المقارن
- المنهج التاريخي
- منهج المسح الاجتماعي

- **الاتجاهات المنهجية الحديثة :**

- مدخل التحليل الوظيفي
- المدخل السلوكي

قضايا و مفاهيم مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي :

- مفهوم القوة ·
- مفهوم السلطة ·
- مفهوم المشاركة السياسية.
- مفهوم الديموقراطية ·
- مفهوم العنف والثورة·
- مفهوم المشاركة السياسية.

مفهوم الـــدولـــــة في علم الاجتماع السياسي :

- تعريف الدولة
- أركان الدولة
- أصل نشأة الدولة
- خصائص الدولة
- أشكال الدولة
- وظائف الدولة

التنشئة السياسية :

- مفهوم التنشئة السياسية ·
- منظورات التنشئة السياسية ·
- مؤسسات التنشئة السياسية .

مفهوم و تعريف الصفوة :

مفهوم وتعريف الصفوة ·
لمحة تاريخية عن الصفوة ·

التوجهات التنظيرية في موضوع الصفوة عند :

١. فلفريدو باريتو .
٢. غيتانو موسكا .
٣. روبرت ميشيلز .

تعريف النظام السياسي في الإسلام :

- مصادر النظام السياسي في الإسلام
- خصائص النظام السياسي في الإسلام
- تعريف الخلافة و مقاصدها

- قواعد النظام السياسي في الإسلام

- الحكم لله
- العدل والمساواة
- الشورى
- الطاعة لولي الأمر

النظام السياسي السعودي :

الباب الأول : المبـادئ العـامـة
الباب الثاني : نظام الحكم
الباب الثالث : مقومات المجتمع السعودي
الباب الرابع : المبادئ الاقتصادية
الباب الخامس : الحقوق و الواجبات
الباب السادس : سلطـات الدولـة
الباب السابع : الشـؤون المـالية
الباب الثامن : أجهـزة الرقـابة
الباب التاسع : أحـكام عـامة

دعواتكم : IbtiHAlinO